

فتش عن الرئيس

رولا سرحان

ما يزال الموقف بشأن الإعلان عن موعد الانتخابات العامة ملتبساً بين سياق "الهشاشة" بما يعنيه بنويًا، والبشاشة بما يعنيه "حسيًا"، فبينما الأقلام بدأت تستدعي ببشاشة الاحتفاء والمباركة لإعلان المراسيم الرئاسية المحددة لموعد الانتخابات العامة، هناك موقف ما زال يُشكك في معنى إجرائها في ظل المنظومة السياسية الفلسطينية الهشة بمجملها، والتي تسعى عبر الانتخابات لإعادة إنتاج المكرر واستنساخ الوجوه القديمة وأدواتها المتآكلة في التعاطي مع إدارة مرحلة صعبة تحتاج إلى وجوه وطاقات وأدوات جديدة. فبعد أن وضع الرئيس، بمراسيم إجراء الانتخابات، الحصان أمام العربية بعد أن كانت العربية أمام الحصان طوال السنوات الخمس عشرة الماضية آخر مرة جرت فيه الانتخابات العامة، فإنه يكون أيضاً قد وضع الجميع تحت كومة من أسئلة الإثارة والتشويق بالمعنيين الصحفي والسينمائي للكلمة، ماذا حدث؟ لماذا الآن؟ ما الذي اختلف؟ من الذي اتصل بمن؟ من الذي ضغط على من؟ على ماذا اتفقوا؟ من هم الذين اتفقوا؟ لماذا وافقوا الآن؟ هل انتهى الانقسام؟ هل ستخوض فتح وحماس قائمة واحدة؟ هل هو تكتيك؟ أم هل هو الرئيس؟

"فتش عن الرئيس" *cherchez le president*، ليس بما تعنيه العبارة هنا من فعل الاحتفاء وما يستدعيه من بحث حسي ملموس، بل بما تعنيه من إحالة إلى الأسباب والبواعث. أي أن بواعث إعلان موعد الانتخابات يقف وراءها الهدف المركزي الأساسي الذي يُحوّل العملية الانتخابية إلى عملية ميكانيكية لوجستية هدفها الأول تجديد شرعية الرئيس محمود عباس، الذي هو بحاجة ماسة إلى تجديد تمثيله السياسي أمام المتغيرات السياسية الإقليمية المتسارعة القائمة على التطبيع وترك الحصان الفلسطيني وحيداً في مواجهة الخسارة، والمصحوبة بتغيير الإدارة الأمريكية والضغط الأوروبي الدافع باتجاه تجديد كل الشرعيات الفلسطينية، وتحديدًا شرعية الرئيس محمود عباس وصفته التمثيلية قبل أي شرعية أخرى.

وبما أن عملية إجراء الانتخابات الرئاسية هي عملية غير قابلة للتحقق مباشرة دون تجديد شرعية المجلس التشريعي، واستدراك عملية حله التي جرت دون مسوغات دستورية عام 2018، ولاقت احتجاجات من مؤسسات حقوقية محلية ودولية، لأن المشهد سيصبح حينها مشهداً مكسوراً غير قابل للعرض باعتباره مشهداً "فلسطينياً ديموقراطياً" متكاملًا، يُصبح إجراء انتخابات المجلس التشريعي هو البوابة الأولى التي يُقدم فيها الفلسطينيون أنفسهم للدخول إلى مشهد المراقبة والضبط الدولي والعربي من جديد بطريقة "حضارية وحدائية"، لتلتقط لهم الكاميرات والصحافة صورهم وهم

التتمة ص2

لماذا تصر السلطة والفصائل الفلسطينية على إشراك المقدسيين في الانتخابات العامة؟



الباحثون عن لم الشمل .. تواجد "غير قانوني" في مناطق السلطة

05

المقاصة الإلكترونية .. سلطة النقد تنهي عملية التبادل اليدوي في تبادل الشيكات

08

ملف العدد

لماذا تصر السلطة والفصائل الفلسطينية على إشراك المقدسيين في الانتخابات العامة؟ والشباب المقدسي في حيرة، هل نشارك؟

تجمع السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية على ضرورة إجراء الانتخابات العامة في القدس، وتشدّد على أهمية إشراك المقدسيين في العملية الانتخابية ترشحا واقتراعا عند كل حديث عن نية عقد انتخابات، وأحيانا كثيرة تشكل القدس عقبة أمام إتمام هذا الملف للمضي قدما فيه، على اعتبار أنه ملف شائك يتدخل فيه الاحتلال بشكل مباشر.

الحدث- سوار عبد ربه

وشارك سكان شرقي القدس بالانتخابات الفلسطينية التي جرت في الأعوام 1996 و2005 و2006.

وبحسب المحلل السياسي فإن هذه المشاركة منقوصة حيث شارك في حينها 6000 مقدسي، انتخبوا في 6 مراكز بريد إسرائيلية، ومن تبقى من السكان انتخب خارج إطار جدار الفصل العنصري، ولم تتواجد صناديق اقتراع في القدس، ولم تشهد الانتخابات إشرافا من قبل لجنة الانتخابات، ولم تحدث دعاية انتخابية، ولا وصول مرشحين أو مراقبين لمناطق الانتخابات.

ويضيف عبيدات: «السلطة تشارك بهذه الانتخابات على هذا الأساس، وهذا حق منقوص لمشاركة المقدسيين».

من جانبه، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، «إسرائيل»، لتسهيل العملية الانتخابية، وقال في بيان، إن «إجراء الانتخابات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة، سيكون خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية، ولإضفاء شرعية متجددة على المؤسسات الوطنية».

لكن المحلل السياسي راسم عبيدات يرى أن الأوروبيين «يبيعوننا شعارات وهم، مقترحا عليهم أن يفتحوا سفاراتهم وقنصلياتهم للتصويت، وبهذا سيتشكل ضغطا حقيقيا على الاحتلال في هذا الجانب، وتصبح المسألة فرض أمر واقع بمشاركة المقدسيين».

وستضع الفصائل في اجتماعها في القاهرة سيناريوهات عديدة، في حال تعذرت إمكانية إجراء انتخابات في القدس. وتنتظر الفصائل دعوة مصرية رسمية تحدد تاريخ انطلاق الحوار، والذي يرجح أن يكون مطلع شباط المقبل. وكان الرئيس محمود عباس قد صرح في وقت سابق أنه لا انتخابات بدون القدس مؤكدا أنه إذا لم تجر في قلب القدس لأهل القدس، «لا نستطيع أن نجري انتخابات».

المطلع على ملف الانتخابات يمكنه أن يلاحظ أن القدس على رأس الأولويات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن دور الفصائل الفلسطينية والسلطة ليس بالفاعل على صعيد القدس، كما أنه ليس مسموح لها أن تقدم أي نوع من الخدمات للمقدسيين على اعتبار أن القدس تخضع للسيطرة الكاملة للاحتلال، فلماذا هذا الإصرار؟

يرى المحلل السياسي راسم عبيدات أن المسألة هي مسألة حق يراد به باطل، فمن لا يريد انتخابات يقول لن نجري انتخابات، إلا إذا شارك فيها أهالي القدس.

ويتابع عبيدات: «القدس هي جزء من الأراضي المحتلة، ولو كانت السلطة والفصائل معنية بإشراكها، كان عليهم أن يخوضوا اشتباكا سياسيا مع الاحتلال يقضي بإشراك المقدسيين في الانتخابات أسوة بالضفة الغربية وقطاع غزة».

يدلون بأصواتهم في صناديق الاقتراع ويرفعون أصابعهم الملونة بالحبر الانتخابي كشاهد على أنه شعبٌ يستحق أن تتم مخاطبته ومناقشته في قضاياها المصيرية وفي مساعيه التحررية.

لذلك، كان لزاما أن يتم البدء بالمجلس التشريعي لما يرى فيه الأوروبيون والأمريكيون بأنه المؤسسة الأهم التي تعبر عن إرادة الفلسطينيين، غير أنه وفي المقابل، أي فتاوى/ ورئاسيا يُشكل مساحة وقاية وعزل Buffer zone، من وضد أية مفاجآت قد تحصل فيما لو جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية والوطني في وقت واحد. إنه ميزان الحرارة الذي ستقاس به درجة الثقة الذي ستبدية حماس تجاه فتح، والثقة هنا ليست عملية متبادلة، إنها ثقة في اتجاه واحد من حماس باتجاه فتح، والانتخابات التشريعية مقياس لانضباط حماس والتزامها بتقاسم "الكعكة الصغرى" المجلس التشريعي مع فتح على أن تترك لها "الكعكة الكبرى/ الرئاسة".

لقد عانت حماس عبي الانقسام داخليا أكثر من فتح، وخسرت ماليا وجماهيريا أكثر من فتح، وفهمت أكثر من فتح أن السلطة السياسية ليست وزارة وسيارة وموظفين بل أيضا اعترافا سياسيا قبل كل ذلك. إنها انتخابات فتح بدعم من حماس، انتخابات تجديد شرعية الرئيس، وللضرورة تجديد شرعية المجلس التشريعي ومن ثم التوقف هناك.

المتبادلة بين حماس وفتح هو بشكل مضمحل وبالأساس مقياس إمكانية تجديد شرعية الرئيس محمود عباس عبر صندوق الاقتراع. فالانتخابات التي ستجري أولا على شكل انتخابات تشريعية، هي بالدرجة الأولى انتخابات رئاسية، هدفها ليس قياس حجم فتح وحماس في الشارع، بل قياس حجم ومدى الثقة التي يمكن تبادلها بين حماس وفتح خلال فترة الانتخابات ومدى الالتزام الذي يمكن أن تبدية حماس تجاه فتح. خاصة إذا جرى الاتفاق على تشكيل قائمة انتخابية وطنية واحدة تجمع المكون الفصائلي الفلسطيني فيها. إنها وسيلة لقياس مدى انضباط حماس والتزامها بالتصويت لهذه القائمة دون دعم قوائم انتخابية أخرى قد تشارك في العملية الانتخابية وتكون محسوبة على حماس فيجري التصويت لها بدلا من التصويت للقائمة المشتركة بين الفصائل الكبريين.

غير أن التحدي الأكبر يكمن في فتح نفسها، الغاضبون في فتح أكثر من الراضين، وهذا لا يشكل انتقاصا لقيمة الحركة بل يشكل قيمة تدلل على مدى حيويتها. غير أن الخلل البنيوي الذي تعاني منه فتح، سيعني ظهور أكثر من قائمة محسوبة على فتح، فبينما سيتم رفض دعوة محمد دحلان للدخول في قائمة فتح سواء التي ستشكل بشكل مستقل عن حماس أم معها، فإن قائمة محسوبة على دحلان ستعلن مشاركتها في الانتخابات، وستظهر قائمة انتخابية فتاوية ثالثة، من الغاضبين من فتح الذين تم استثنائهم من القائمة الرئيسية، وستظهر قائمة رابعة هي الأخرى قائمة تحمل برنامجا أكثر إصلاحية وأقل شخصانية من تيار دحلان الموصوف بـ "التيار الإصلاحي لحركة فتح"، وسيكون لها أيضا حظوظها في الانتخابات، خاصة من قبل المنتمين بإخلاص نقدي لضرورة تجديد الحركة لنفسها.



أسرع وأوفر 3G مع أقوى شبكة فلسطينية

LIKE



النت معك عَطول

*999#

الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بدعوة الفلسطينيين للانتخابات التشريعية، يوم 22 أيار، والرئاسية في 31 تموز المقبل.

وطالب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الخميس الماضي مساعدة المجتمع الدولي بالتدخل لدى «إسرائيل»، للسماح بإجراء الانتخابات الفلسطينية في شرقي القدس. ودعا اشتية، في بيان، المجتمع الدولي، بالضغط على «إسرائيل» لتمكين الفلسطينيين بالقدس من المشاركة في الانتخابات العامة، وفق ما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة، وما هو حق لهم مارسوه في الانتخابات السابقة.»

وتنص الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية على السماح للفلسطينيين بالمشاركة بالانتخابات الفلسطينية ترشيحا وانتخابا.

من جانبه، أوضح منسق دائرة الانتخابات زياد البكري لـ«الحدث» أنه «لم يتم بحث أي شيء حتى الآن يتعلق بإجراءات وآلية عمل الانتخابات في القدس».

وأضاف البكري: «الانتخابات في القدس تختلف عن الضفة الغربية وغزة، وخاصة داخل القدس المضمومة، حيث تتم عملية الاقتراع في مكاتب البريد الموجودة في القدس، وبأعداد محدودة لا تتجاوز الـ 6000 ناخب، وما تبقى من المواطنين فتحت لهم مراكز اقتراع في ضواحي القدس».

وتقسم لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية القدس لمنطقتين: شرقية: تخضع لإدارة بلدية الاحتلال ويقطن فيها قرابة 300 ألف مواطن فلسطيني يحملون هوية زرقاء، 175 ألفا منهم يحق لهم الاقتراع في الانتخابات العامة الفلسطينية. والثانية: ضواحي القدس، وتخضع للسيطرة الفلسطينية، وينطبق عليها ما ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية آخر مرة في عام 2005، في حين جرت آخر انتخابات تشريعية في العام 2006.

وحال الانقسام الفلسطيني الذي نتج عن سيطرة حركة «حماس» عسكريا على قطاع غزة دون إجراء الانتخابات منذ ذلك الحين.

ويرجح البعض أن تكون المشاركة أكبر من قبل نشطاء التنظيمات الفلسطينية في القدس.

من جانبها، تقول الناشطة المقدسية رؤى الباشا إن: «الانتخابات تعني لي كقرار شعبي، أخيرا سيجري بعد مدة طويلة من الانقطاع عن الساحة الديمقراطية، لكنني في الوقت نفسه أرى أن دور السلطة والفصائل الفلسطينية داخل المدينة مقيد».

وتضيف الباشا: «أرى أن موضوع الانتخابات أكبر من دور السلطة داخل المدينة من ناحية تقديم الخدمات، أما على الصعيد الدولي والمؤسسي فممكن أن يحدثوا تغييرات جذرية بواقع البلد ككل، وأتطلع للخروج من الانتخابات بحكومة غير مهترئة، يمكن أن تصدر قرارات نحو واقع أفضل».

أما المواطنة المقدسية حنين فرّاح فتري أن السلطة الحالية لا يوجد لها أي دور فعال أو يذكر داخل القدس وللمقدسيين، مما عزز فكرة التفرقة بين أبناء الوطن الواحد».

وتتابع: «كمواطنة فلسطينية تعيش تحت الاحتلال الصهيوني، بالتأكيد سأكون مهتمة بالانتخابات كون الفائز فيها سيكون الواجهة السياسية والإعلامية لكل الفلسطيني».

وتعبر فرّاح عن رغبتها بالمشاركة في الانتخابات من منطلق حقوقي وكواجب مجتمعي، ولكنها لا تتأمل من ذلك تغييرا للأفضل.

بدورها، اعتبرت المواطنة الناشطة المقدسية نور شقيرات أن الانتخابات لا تكون نزيهة في أغلب الأوقات، وحتى البرامج الانتخابية ما هي إلا حبر على ورق، وتقول: «عن نفسي لا أرغب في المشاركة فيها، فلا يوجد لأي طرف منهم دور يذكر في القدس».

وتشير شقيرات إلى فعالية دور السلطة الفلسطينية في القدس في الجانب الصحي فقط، الأمر الذي أثبتته كورونا.

حديث عن القدس ولا تقدم في الملف

ولا يزال ملف القدس عالقا وينتظر موافقة إسرائيلية، رغم أن إسرائيل أعلنت أنها لم تتلق طلبا فلسطينيا للسماح للمقدسيين بالمشاركة في الانتخابات.

ولم تعلق الحكومة الإسرائيلية على المرسوم الذي أصدره

ويتابع: «نحن أمام استحقاق انتخابي، وإسرائيل بعد نقل السفارة الأمريكية، وعمليات الضم والتهويد، وصفقة القرن وهرولة الأنظمة العربية نحو التطبيع، والتوغل الاستيطاني، ووجود حكومات يمينية إسرائيلية متطرفة؛ لن تسمح لنا أن ننتخب حتى في البريد، وعليه، الاشتباك السياسي مع الاحتلال ضروري».

ويستذكر المحلل السياسي بعض المنتخبين عن القدس في كتلة الإصلاح والتغيير في انتخابات سابقة، وعن صلاحيتهم المعدومة داخل القدس، والتي حال الاحتلال دون ممارستها. ويضيف عبيدات: «أي مرشح عن مدينة القدس سيقيدون حركته ويمنعونه من العمل في مدينة القدس، والمنتخبين عن كتلة الإصلاح، أخرجهم الاحتلال من القدس، إلى رام الله، وسحبوا إقامتهم الدائمة».

ويردف: «ممنوع أي مظهر من مظاهر السيادة أو وجود للسلطة الفلسطينية في القدس».

ويطالب عبيدات السلطة الفلسطينية والفصائل أن يكون لهم موقف واضح تجاه العملية الانتخابية في القدس، وإلا لا يبيعونها أوهاما، ويضللوا الناس بقولهم إن القدس ممكنة وهم على دراية أن التمكين هو شكلي ورمزي.

ووفقا لعبيدات فإن تضييقات الاحتلال تندرج في إطار الصراع على السيادة، فالاحتلال يعتبر أن الفلسطينيين من خلال الانتخابات يحاولون إيجاد موطئ قدم لهم، لتفكيك سيادتهم في مدينة القدس.

ويردف: «الاحتلال يقول هذه عاصمتنا والقدس موحدة، ولا لتقسيم القدس، ونحن نقول إن القدس محتلة وفق القانون الدولي، وهي عاصمة الدولة الفلسطينية، وفي النهاية من يفرض شروطه هو الطرف الأقوى، وهذا لا يعني أننا لن نذهب باتجاه حقنا في تثبيت وجودنا في القدس».

الشباب المقدسي في حيرة، هل نشارك؟

في سياق مختلف، قد يظن البعض أن الإقبال على الانتخابات سيكون كبيرا من قبل الفلسطينيين عامة والمقدسيين خاصة، لا سيما وأن آخر انتخابات فلسطينية جرت منذ أكثر من 15 عاما.



تقرير

مناشدات لمكتب الرئيس عباس بالتدخل الباحثون عن لم الشمل.. تواجد "غير قانوني" في مناطق السلطة

أشخاص أدخلهم الزواج والارتباط في "سجن" بدون تهمة حرمان من فرص العمل والتعلم والتنقل

مطير، إن هذه الأنباء سواء كانت دقيقة أم لا فهي كانت الشرارة لكي يطلقوا مناشداتهم التي طالت لسنوات. وعرفوا على أنفسهم: نحن فاقد الهوية الفلسطينية، نطالب ونناشد المسؤولين للعمل على منحنا الهوية الفلسطينية.

"بعدنا عن أهاليها بشكل ضغطا نفسيا علينا وعلى حياتنا وأطفالنا وأزواجنا ولاحقا يخلف مشاكل عائلية" تقول مطير لـ "الحدث". التي أكدت أن تقصيرا رسميا تمارسه السلطة بالخصوص.

أضافت آلاء مطير: عام 2011، أعلنت السلطة الفلسطينية، أن ملف لم الشمل سيعاد فتحه وسيعلن عن الأسماء بعد أيام من الإعلان، لكن منذ ذلك اليوم وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير لم نسمع أحدا يتحدث بالملف، بدعوى أن الملف مجمد.

وتقول: نعيش حياتنا كالأفلام، في ظل الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في الضفة المحتلة، لا نستطيع التنقل بحرية، في كل مرة علينا إجراء عشرات الاتصالات لكي نتأكد من أحوال الطرق والحواجز.

وأشارت كما غيرها، أن وجودها غير القانوني في فلسطين، حرمانها من رؤية والديها وأشقائها، وحرمانها من إكمال تعليمها والحصول على رخصة قيادة وكذلك

عشر سنوات مرت، دون أن تلتقي آلاء مطير بعائلتها، ومثلها الآلاف، دخلوا الأراضي الفلسطينية بطرق غير قانونية لرؤية عائلاتهم أو للمكوث مع أزواجهم وأولادهم وأولادهم، دون أن يتمكنوا من العودة في فراق لا يزال غير معلوم المدة عن عائلاتهم.

الحدث - سجود عاصي

صحة لهذه المعلومات".

وحملت مطير، المسؤولية إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي المتسبب الأساس بهذه الحالة؛ إلى السلطة الفلسطينية التي لا تبذل جهدا على حد تعبيرها في حل مسألة لم الشمل لنحو 30 ألف شخص يعيشون بشكل غير قانوني في الأراضي الفلسطينية.

ومؤخرا، أنشأ مجموعة من الأشخاص الذين يطالبون بلم الشمل، صفحة خاصة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، في محاولة لإيصال أصواتهم للمسؤولين الفلسطينيين، "علهم يتمكنون من حل الملف".

وقرر القائمون على الصفحة، القيام بمطالبات واسعة، بعد أنباء نشرت بخصوص دفعة جديدة من لم الشمل خلال الأشهر المقبلة وتحديدا في شهر رمضان. وقالت

تقول مطير لـ "صحيفة الحدث": قدمت إلى فلسطين عام 2011، بعد الصعوبات التي كان يواجهها زوجي في سفره المتكرر من وإلى الأردن، وقررنا المجيء أملا في الحصول على لم الشمل كما كثيرون كانوا يحصلون عليه بعد سنوات بذات الطريقة.

وأكدت: وعودات كثيرة سمعناها من مسؤولين وجهات رسمية، وفي كل عام علينا تحديث بياناتنا، دون جدوى، "أنا أطالب بلم الشمل منذ 10 سنوات وآخرون غيري منذ أكثر من ذلك بكثير.. كل عام، يتم إصدار لم شمل لعدد من الأشخاص على معرفة بهم بشكل شخصي بقرار من مكتب الرئيس، وعند الذهاب للمراجعة يخبروننا أن لا

غزة بدون أي إثباتات، وكأنني مش موجودة على خارطة العالم، أبوي توفي بدون ما أشوفه ولا أودعه وما بعرف وين قبره... ياخدوا عمري ويعطوني يوم بحضن إمي اللي بطلت تشوف من كثر ما بكت على غيابي".

يشار، إلى أنه في حزيران 2018، قرر مجموعة من المقيمين في الضفة الغربية من أصحاب الأصول الفلسطينية وحملة الهويات غير الفلسطينية؛ تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر المقاطعة برام الله، بسبب استصدار هويات لم شمل لنحو 117 شخصية، لأشخاص مقربين من السلطة الفلسطينية بحسب تعبير المنظمين للاحتجاج.

وقال أحد القائمون على الاحتجاج في حينه لصحيفة الحدث إن هويات لم الشمل الجديدة أصدرت بقرار من مكتب الرئاسة مباشرة دون تدخل من هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، ورفضت الشؤون المدنية في وقتها التعقيب على الأمر. كما وتم تأجيل الفعاليات بعد وعودات من جهات مسؤولة.

وحاولت صحيفة الحدث، التواصل مع هيئة الشؤون المدنية ولكن دون رد.

وفي حزيران 2020، كشف نائب في الكنيست الإسرائيلي، أن حكومة الاحتلال ترفض لم الشمل لعائلات فلسطينية، بسبب "مسألة القومية اليهودية التي ترى في الفلسطيني تهديدا لها"، وتم تمديد العمل بمنع لم الشمل حينها، الأمر الذي يضاف إلى سياسة الاحتلال العنصرية الممنهجة تجاه الفلسطينيين.

الشمل دون جدوى.

وأوضحت لـ "صحيفة الحدث": خلال هذه الأعوام، عانيتنا من انعدام الاستقرار العائلي، بالإضافة إلى التعقيدات في معاملات الرسمية في الأردن وفلسطين، والسبب اختلاف جنسية زوجي، لا أملك أي حقوق، ومحرومة حتى من حقي في التنقل داخل الوطن، لقد توفي والدي ولم أتمكن من وداعه وهذا أصعب ما في الأمر.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فهناك أشخاص تم ترحيلهم قسرا إلى قطاع غزة، وعائلاتهم متواجدة في الضفة، مطالبين رئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ والرئيس الفلسطيني محمود عباس بالتدخل العاجل لحل قضيتهم، في ظل المعاناة التي تعيشها كل عائلة من جوانب ونواح مختلفة.

فمنذ سنوات، والمطالبات مستمرة، دون جدوى، ودون استجابة من أحد، ليبقى حلم من يتواجدون بشكل غير قانوني رؤية عائلاتهم: "إيمتى بدو يجي اليوم ونفيق على هيك خبر ونذوق طعم هالفرحة اللي إلنا سنين وسنين بنسنتاها.. إيمتى بدو يجي هاليوم ويصير الحلم حقيقة إيمتى بدو يجي هاليوم ونفرح من قلبنا إحنا وأهلنا.. إيمتى بدو يجي هاليوم ونرجع ندق باب بيت أهلنا ونزورهم، بس بدنا نزور أهلنا ونمارس حقنا الطبيعي مثلنا مثل أي مواطن على الأراضي الفلسطينية"، تقول إحدى المطالبات بلم الشمل.

وتقول أخرى: عام وعشرة أشهر وخمسة عشر يوما، هذه هي مدة السجن الذي أنا فيه، بتهمة لا أعرفها، "تزوجت في غزة وحكولي بيطلع لم شمل وهوية، ولهلا بعد في الأيام والأشهر بدون هوية ولا جواز سفر، انا موجودة في

حرمها من فرص الحصول على عمل وإنشاء حساب بنكي وحتى تلقي العلاج يصبح صعبا في بعض الأحيان وغيرها الكثير. ولكنها تستدرك: لا أريد منها شيئا غير رؤية والدي وأشقائي، خاصة بعد حرمانهم من زيارتي في الضفة من قبل سلطات الاحتلال التي تسيطر على المعابر والحدود، "في كل عطلة صيفية نجهز الهدايا وحقائبنا أملنا في السفر إلى الأردن، وفي نهاية الأمر نرسل الهدايا ونبقى نحن هنا في الضفة".

وقالت لمياء إبراهيم، إحدى الباحثين عن لم الشمل: كلنا أمل في إيجاد تفاعل من الجهات المسؤولة، نحن مواطنون فلسطينيون، لنا الحق ومن أبسط حقوقنا أن نحصل على لم شمل طال انتظاره لسنوات، الهوية أكبر أمنياتنا لأنها تفتح أمامنا آفاقا عالقة.

ابنتها تجري عملية خطيرة وحدها والسبب لم الشمل

وفي السياق، أوضحت (ن.ه) التي رفضت ذكر اسمها لـ "صحيفة الحدث"، أن ابنتها (20 عاما) تعاني من مشاكل في الكلى، ووضعها الصحي اضطرها إلى إجراء عملية زراعة كلى في الأردن. تقول والدتها: من أصعب لحظات حياتي أن أكون بعيدة عن ابنتي في هكذا ظرف، من الصعب أن أتركها وحدها في عملية كهذه، لكنني مرغمة والسبب لم الشمل.

وأضافت: نترك أهاليها أو أزواجنا وأبنائنا، وعلينا أن نختار جهة منهما للبقاء عندها إلى الأبد، لا يمكننا زيارة الأولى إذا اخترنا الثانية والعكس، لا يمكننا أن نعيش حياة طبيعية كغيرنا. فمنذ 23 عاما وأنا أطلب بلم





خاضع لشروط الحملة وأحكام البنك

مع بطاقة
صيده

**قسطوا مستلزمات بيتكم ع كيفكم
وعيشوا الفرق**

حتى 36 شهر بدون عمولات أو فوائد

لمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل معنا من خلال:

1700 150 150

BOP WhatsApp
00970 593 666 666

كل ما زاد استخدامكم
للبطاقة زادت نقاطكم

كم Point



المقاصة الإلكترونية .. سلطة النقد تنهي عملية التبادل اليدوي في تبادل الشيكات ترخيص خمس شركات خدمات دفع إلكتروني

قواعد بيانات سلطة النقد، مطالبا من يمتلكون شيكات قديمة بتسليمها للبنوك وإيداعها بالحسابات البنكية حتى يتم تمريرها عبر المقاصة الإلكترونية، أما من لديه شيكات بتاريخ استحقاق بعيد، فإنها لن تمر عبر المقاصة الإلكترونية إذا لم تسلم، ولكن يمكن صرفها من البنك الذي صدر منه الشيك.

ترخيص خمس شركات خدمات دفع إلكتروني

وأكد زيتاوي أن هذه الخطوة تأتي ضمن استراتيجية سلطة النقد المقررة منذ عامين في ما يتعلق بالشمول المالي والاستفادة من التكنولوجيا في المعاملات المصرفية، بما يسهل العمليات المصرفية على المواطنين والبنوك وكل من له علاقة بالقطاع المصرفي، وقد سبق وأن أطلقت أنظمة إلكترونية سابقا لتحقيق الأهداف المذكورة، وكان من بينها: نظام المفتاح الوطني 194، ونظام براق للتسويات الفورية ضمن آليات الدفع المركزي الإلكتروني متعدد العملات. وكشف زيتاوي عن ترخيص سلطة النقد لخمس شركات

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية مؤخرا عن بدء العمل بالمقاصة الإلكترونية، وهو ما يعني إنهاء مرحلة العمل اليدوي في تبادل الشيكات، كما يوضح إياد زيتاوي، المدير التنفيذي لمجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد، الذي أكد في مقابلة مع "صحيفة الحدث" على أنه لم يعد هناك حاجة لنقل النسخ الأصلية للشيكات من قبل الفروع البنكية للإدارات، حيث كانت الأخيرة تقوم بنقلها لسلطة النقد في اليوم التالي ليتم تبادل الشيكات بشكل يدوي.

خاص الحدث

وقال زيتاوي لـ "الحدث" إن تحصيل الشيكات كان يأخذ من ثلاثة إلى أربعة أيام عمل، لكن اليوم بفعل المقاصة الإلكترونية، يبقى أصل الشيك في الفرع وترسل نسخة عنه بواسطة ماسحات ضوئية إلى الإدارات، التي تقوم بدورها بنقل النسخ إلى أنظمة سلطة النقد بالطرق الإلكترونية، وهو ما سيساهم في تقليص أيام عمل تحصيل الشيكات مرحليا إلى يومين، وفي المستقبل القريب إلى يوم عمل واحد وصولا إلى مرحلة التحصيل الفوري.

وكشف زيتاوي أن سلطة النقد بدأت بمشروع الانتقال إلى المقاصة الإلكترونية منذ عام ونصف، وأن ذلك يتطلب إعلام المواطنين، وتغيير ورقة الشيك بما يشمل وضع علامات أمنية عليها، واتخاذ إجراءات داخلية، وإجراء فحوصات لدى المصارف بالخصوص.

وأوضح زيتاوي أن هذه الخطوة من شأنها مساعدة المواطنين في الحصول على أموالهم بشكل أسرع وفرة زمنية أقل، وستقلل من العمل اليدوي لدى المصارف في التعامل مع الشيكات، وهو ما سينعكس على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، من حيث سرعة دوران النقد، ومعالجة مشكلة الأموال العائمة من لحظة تسليم الشيك للفرع حتى عملية صرفه.

وعن تأثير الانتقال إلى المقاصة الإلكترونية على حجم الشيكات المعادة، بين المدير التنفيذي لمجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد، أن ثقة المواطن بالشيكات ستعزز أكثر، خاصة وأن تحصيلها سيصبح

أكثر سرعة وأمانا، مع الإشارة إلى أن الشيكات وسيلة الدفع الثانية في فلسطين بعد النقد، وهو ما يفسر سعي سلطة النقد إلى المحافظة على مصداقيتها كوسيلة دفع، وكل الإجراءات المتخذة تأتي في هذا السياق.

ووجه زيتاوي دعوة للمواطنين بضرورة أن تكون للشيكات أرصدة من أجل تجنب تأثر تصنيفهم على





النقد الفلسطينية تمتلك أدوات ووسائل عالمية لتحقيق هذا الغرض.

وكانت سلطة النقد الفلسطينية قد أعلنت في 19 يناير/ كانون الثاني الجاري عن بدء تشغيل نظام المقاصة الإلكترونية بعد أن تم الانتهاء من كافة الإجراءات والترتيبات والفحوصات اللازمة، والتأكد من جاهزية النظام المصرفي لهذا التحول.

فمن خلال أنظمة وواجهات خاصة والربط عبر شبكات محلية آمنة، سيتم تبادل صور الشيكات ومعلوماتها إلكترونياً، وذلك كبديل عن تبادل أصل الشيكات الورقية، لأغراض تنفيذ عملية التقاص ما بين المصارف العاملة في فلسطين، وتحصيلها لصالح المواطنين.

وقال محافظ سلطة النقد فراس ملح، إن نظام المقاصة الإلكترونية، والذي يُعتبر نقلة نوعية في العمل المصرفي، يأتي في إطار سعي سلطة النقد المستمر لتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي عبر استحداث العديد من الأنظمة والبرامج والخدمات المصرفية، والانتقال إلى بيئة عمل إلكترونية متطورة وآمنة بهدف مواكبة أحدث التطورات المصرفية العالمية في مجال نظم الدفع والتسوية.

وأضاف أنه وبالانتقال من نظام المقاصة الآلي المعمول به حالياً إلى نظام المقاصة الإلكترونية فإن سرعة دوران الأموال والسيولة النقدية في الاقتصاد المحلي ستزداد، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني والمصارف والمواطن على حد سواء، وتعزيز الثقة في الشيك كأداة وفاء.

تشير إلى أن شريحة مهمة من المواطنين لا تتعامل مع القطاع المالي، ومن المهم أن تستفيد هذه الشريحة من الخدمات المتوفرة، عبر زيادة الثقة بالمؤسسات المالية، وبالتالي الاستفادة من النقد الموجود بين أيدي المواطنين، بما يضمن استثماره بآليات سليمة.

سلطة النقد تسعى لتوفير بيئة إبداعية للتكنولوجيا المالية

وأكد على أن سلطة النقد حريصة على توفير بيئة جاذبة للأفكار الريادية في مجال الشمول المالي والتكنولوجيا المالية وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، ومن المقرر خلال الأيام القادمة الإعلان عن مجلس استشاري للشركات والرياديين العاملين في مجال التكنولوجيا المالية، يهتم في تقديم الأفكار الإبداعية التي يمكن البناء عليها وتطبيقها والاستفادة منها بعد مرورها بمراحل الدراسة والاختبار والتجربة.

وتسعى سلطة النقد الفلسطينية لتطوير ذاتها وأنظمتها والبيئة المحيطة ككل، كما يوضح زيتاوي، مؤكداً أنهم بصدد الإعلان عن أكاديمية أطلق عليها اسم *fintech academy* ستعمل في المرحلة الأولى على تطوير القدرات الذاتية لموظفي سلطة النقد، وفي مراحل لاحقة ستشكل حلقة وصل بين الفكرة الريادية ومختلف القطاعات المالية ومصدر التمويل، وهذا من شأنه تشجيع الرياديين على العمل والابتكار.

وشدد زيتاوي على أنه تم مراعاة الخصوصية والأمان للبيانات والمعاملات المالية الإلكترونية، وأن سلطة

خدمات دفع، والتي ستقدم خدمات المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع المسبق، بالإضافة إلى دخول شركة Apple Pay إلى السوق الفلسطيني في المستقبل القريب، والتي سيستفيد منها حملة أجهزة Apple من خلال المحفظة الإلكترونية المثبتة عليها، كما وستشهد الفترة القادمة إدخال نظام جديد لعرض وصرف الفواتير من خلال واجهة موحدة يستطيع المواطن من خلالها دفع الفواتير المستحقة عليه بأداة الدفع التي يراها مناسبة سواء كان ذلك من حسابه البنكي أو عبر بطاقة دفع مسبق وغيرها من الخيارات.

وبحسب زيتاوي، هناك نقلة نوعية في استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية الهدف منها تقليل استخدام النقد الورقي، لأن من حق المواطن أن يحصل على الخدمة المالية التي يحتاجها في أي وقت ومن خلال عدة وسائل متاحة، وعبر واجهة تساعده في دفع كل الاستحقاقات المالية المطلوبة منه بأداة الدفع التي يراها مناسبة.

وعن أهمية ترخيص شركات الدفع، أوضح زيتاوي أن من حق المواطن الذي ليس لديه حساب بنكي، أن يستفيد من الخدمات المالية بتكلفة معقولة عبر فتح حساب محفظة إلكترونية لدى شركات الدفع المرخصة من خلال البيانات الأولية (الاسم، تاريخ الميلاد، رقم الهوية، رقم الهاتف).

ويرى زيتاوي أن تطوير أنظمة الدفع يساهم في وصول الخدمات المالية لكل المواطنين في كافة أماكن تواجدهم، في ضوء أن الإحصائيات المتوفرة لدى سلطة النقد

تقرير

إلى أي مدى يتم محاربة عمليات التهريب؟

تبغ مخالف للمواصفات والمقاييس وآخر محلي بأغلفة ماركات عالمية

60% من عمليات التهريب تتم في المناطق المصنفة ج

نعمل بالشراكة مع الجهات المعنية من خلال العمل الاستخباري في المناطق المصنفة ج التي تشكل نحو 60% من إجمالي عمليات التهريب.

نقص في الإمكانيات اللوجستية

ويعاني جهاز الضابطة الجمركية الذي لا يزيد عدد المنتسبين له عن الألف شخص، من نقص في الإمكانيات اللوجستية، التي تلزم على سبيل المثال لحفظ مضبوطات اللحوم والمنتجات الزراعية التي تحتاج إلى ثلاجات خاصة، بحيث يلجأ الجهاز لجهات الاختصاص لتسليمهم البضائع التي تم ضبطها، بحسب عياش. ووفقا للمناطق باسم الضابطة الجمركية عياش، فإن تهريب البضائع في الغالب يزداد دوليا خاصة خلال أي جائحة أو كارثة "من قبل ضعاف النفوس الذين يستغلون حاجة الناس للمواد" التي تعمل الضابطة الجمركية على الحد منها.

وقال: خلال الستة أشهر الأولى من الجائحة منذ 1 مارس 2020 وحتى 30 سبتمبر 2020، تم ضبط 126 طنا من البضائع منتهية الصلاحية، وتم التعامل مع 1957 قضية توزعت ما بين ضريبية جمركية وقضايا اقتصاد وقضايا زراعية وصحية وبيئية وأخرى في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وأضاف عياش: بالتعاون مع وزارة المالية تعاملنا مع 916 قضية منها 675 قضية ضريبية جمركية، ومنذ 1 مارس 2020 وحتى 30 سبتمبر 2020، تم تسجيل 179 قضية لبضائع إسرائيلية لا تحمل فاتورة مقاصة، و 62 قضية تبغ ممنوع من التداول في فلسطين ونحو 43 ألف لتر محروقات مهربة ومغشوشة.

قضايا التهريب الجمركي تحل بالمصالحات

وحول قضايا التهريب الجمركي التي يتم تحويلها إلى المحكمة، قال رئيس محكمة استئناف القدس القاضي نزار حجي في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، إن محاكم الجمارك المختصة بالتعامل مع قضايا التهريب تنظر منذ بداية تأسيسها في 45 قضية مدورة في محكمة بداية الجمارك ونحو سبعة قضايا فقط لدى محكمة الاستئناف.

وأعطى قانون الجمارك وزارة المالية، بحسب حجي، الحق في عقد المصالحات في كافة القضايا، حتى في الشق الجزائي منها، وهذا ما عجل من وتيرة الفصل في القضايا، بحيث يحق لوزير المالية بالتوافق مع

شكل إغلاق المعابر والحدود بسبب انتشار فيروس كورونا فرصة للتعرف على آثار تهريب بعض البضائع والمنتجات على الخزينة العامة، فقد بينت بعض البيانات التي حصلت عليها "صحيفة الحدث" أن إيرادات السلطة من الرسوم الجمركية المفروضة على السجائر زادت بين (10 إلى 12) مليون دولار شهريا بدءا من شهر آيار ووصلت قيمتها مع نهاية شهر كانون أول 2020 من (80 إلى 96) مليون دولار. هذه الأرقام وهذا الاختبار القسري لجدوى وقف عمليات التهريب يطرح أسئلة مهمة عن دور الأجهزة والهيئات المختصة في محاربة هذه الظاهرة، التي يبدو أن الخزينة العامة أكبر المتضررين منها.

الحدث - خاص

ونشاط الضابطة الجمركية في هذا الجانب لضبط المهربين والتجار، وحاولنا سد كل الثغرات رغم النقص الذي نعانيه.

وعلى الرغم من ارتفاع كميات التبغ المهرب التي يتم ضبطها سنويا، إلا أن الضابطة الجمركية تؤكد أنه لا يوجد عمليات تهريب منظمة وإنما عمليات فردية "حيث يقوم بعض الأشخاص يقارب عددهم الـ 300، بتهريب الدخان عبر المعابر والحدود مستغلين كبار السن أو السيدات والأطفال، لا يمكن إنكار وجود عمليات التهريب، لكن لا يوجد عمل منظم بالخصوص".

إحصائيات وأرقام حول قضايا التهريب ككل

وحول مدى قدرة الضابط الجمركية بالشراكة مع جهات الاختصاص على الحد وضبط عمليات التهريب، أوضح المتحدث الإعلامي باسم الضابطة الجمركية لـ "صحيفة الحدث"، أن معظم المعابر والحدود في الأراضي الفلسطينية تخضع لسيطرة الاحتلال وهو ما يجعل قدرتها على السيطرة في هذا الجانب محدودة بسبب أن الاحتلال الإسرائيلي جزء أساسي من المشكلة وأحد معوقات عملنا في المناطق المصنفة ج والتي تشكل 68% من الأراضي الفلسطينية التي لا يمكن لطواقم الضابطة الجمركية العمل فيها دون تنسيق، "نحن نصبوا إلى القضاء على ظاهرة التهريب بشكل نهائي ولكن ما زاد من صعوبة عملنا خلال الأشهر الماضية وقف التنسيق بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية".

وقال: الاحتلال يستغل سيطرته على هذه المعابر ويعتبر السوق الفلسطيني مكبا لبضائع المستوطنات، "ولكننا

لكن الناطق باسم الضابطة الجمركية إبراهيم عياش يضيف سببا ودافعا آخر يجب محاربة التبغ المهرب من أجله، يتمثل في أنه يشكل خطورة صحية على حياة المواطنين بالإضافة إلى آثاره الاقتصادية، مؤكدا في مقابلة مع "صحيفة الحدث" أنه "يتم متابعة القضايا مع جهات الاختصاص في وزارة الاقتصاد الوطني، ومصدر معظم هذا التبغ معروف بأنه من الدول المجاورة وخاصة الأردن، يتم تهريبه من خلال المعابر والحدود". ويضيف عياش: "كما أن هناك تبغا محليا تتم مصادرته، بسبب زراعته بدون ترخيص وتصريح من جهات الاختصاص، والذي يتم تصنيعه بعيدا عن المواصفات والمقاييس المطلوبة، من خلال إضافة ألوان وأطعمة تضر بصحة المواطن أو تغليفة بلاصق لماركات تبغ عالمية، ويتم ضبطه وإحالة إلى جهات الاختصاص".

التبغ المهرب في مراكز المدن

وحول سيطرة الضابطة الجمركية على الدخان الذي يتم تهريبه والمخالف للمواصفات والمقاييس: أقر عياش أن هذا النوع من التبغ متوفر في مراكز المدن والمناطق الخارجة عن سيطرة السلطة، وقال: من خلال تواصلنا مع الجهات الشريكة والأجهزة الأمنية؛ كل ما نستطيع الوصول إليه نضبطه.

ويؤكد الناطق باسم الضابطة الجمركية أن هناك تراجعاً في عمليات تهريب التبغ بسبب: "الإغلاقات التي فرضتها الحكومات عقب انتشار فيروس كورونا،

DURACELL®

تدوم حتى 100% أكثر





الطرف الآخر في العلاقة، أن يجري مصالحات في هذه القضايا حتى إقفال باب المرافعة أمام محكمة الجمارك الاستئنافية، وكثير من القضايا تحل مصالحة وهو ما يقلل عدد القضايا الواردة إلى المحاكم، خاصة وأن الجزاءات والغرامات المتعلقة بهذا الشق عالية قد تصل إلى ملايين الشواقل.

وأوضح حجي، أن محكمة الجمارك التي استندت إلى القانون الأردني لسنة 1962؛ لم تعمل بسبب وجود القرار العسكري الإسرائيلي رقم 353، الذي ألغى وجود هذه المحاكم ولم يعد هناك وجود قانوني وفعلي للمحكمة بصفتها البدائية والاستئنافية، لحين أصدر الرئيس قراراً بقانون عام 2010 بإلغاء الأمر العسكري الإسرائيلي، وبمقتضاه تم إنشاء المحاكم المشار إليها، ولكن تشكيلها بقي مقيدا وفق قانون الجمارك والمكوس. وقال إن محكمة الجمارك تشكلت في البداية من قاضي وأحد كبار موظفي الجمارك وموظف عن وزارة المالية، في حين تشكلت محكمة الجمارك الاستئنافية من قاضي وموظف جمارك وموظف عن وزارة الاقتصاد، وكانت قرارات المحكمة تتخذ بالأغلبية أو بالإجماع، إلى أن تم الطعن في هذه التشكلية عام 2017، وأقرت المحكمة الدستورية، أن لا سلطان على قاضي إلا القضاء، وتم إعلان بطلان هذه التشكلية لتتكون محاكم الجمارك البدائية من قاضي فرد، ومحكمة الجمارك الاستئنافية من ثلاثة قضاة فقط يمثل الحق العام فيها النيابة المتخصصة.

مطالبات وتوصيات بسن قوانين رادعة للحد من ظاهرة التهريب

ورغم إصدار الرئيس قراراً بقانون رقم (23) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون الجمارك لسنة 1929 وتعديلاته وقانون الجمارك والمكوس (1) لسنة 1962 وتعديلاته، أوصى باحثون اقتصاديون ونقابيون بعد أشهر من هذه التعديلات خلال جلسة نظمها معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، بسن قوانين

و عقوبات رادعة للحد من ظاهرة التهريب الجمركي خاصة للمحروقات والتبغ، بالإضافة إلى تخفيف العبء الضريبي على الشركات المرخصة، وتوفير مستودعات وأماكن تخزين للمضبوطات، ومختبر متنقل لفحص السولار، إلى جانب تكثيف حملات التوعية للتجار والمواطنين حول مخاطر استهلاك السلع المهربة والإتجار بها.

وأقر الخبراء، أن ظاهرة التهريب في حالة تنامي حيث يصل حجمها إلى 35% من قيمة الاستيراد من "إسرائيل" أي ما يزيد عن مليار دولار أمريكي. وبلغ عدد القضايا الجمركية خلال عام 2017 نحو 5672 قضية، وارتفع العدد خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2018 إلى 6300 قضية. في الوقت الذي تقدر فيه قيمة البضائع المهربة من "إسرائيل" وحدها خلال عام

2014 بأكثر من 725 مليون دولار، الأمر الذي ترتبت عليه خسائر مالية للخزينة الفلسطينية بأكثر من 190 مليون دولار، إضافة إلى الخسائر الأخرى غير المباشرة. وبحسب الخبراء والباحثين، فإن شكل العلاقة التجارية مع الاحتلال أدى إلى تغييب الدور الرقابي، خاصة وأن "إسرائيل" معنية في ضرب الاقتصاد الوطني الفلسطيني بأي شكل من الأشكال. ويعرّف الخبراء التهريب الجمركي بأنه إدخال البضائع من دون وثائق رسمية، بينما في حالة التهريب الضريبي تتوفر وثائق ولكن بقيمة غير حقيقية أو تكون وثائق مزيفة، أو عندما يتم إدخال البضائع عن طريق تاجر غير مسجل، ولكن بشكل عام فإن الدوافع وراء التهريب أو التهريب هي نفسها.



انتخابات الكنيست القادمة: أحزاب عربية جديدة تتشكل

نشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في تل أبيب ورقة تقدير موقف عن ما أسماه "الاتجاه الجديد في الوسط العربي في إسرائيل" وذلك بعد تشكيل حزب سياسي جديد أطلق عليه اسم "معا". ترجمتها الحدث وجاء فيها:

ترجمة الحدث - محمد بدر

قادت الطبقة الوسطى في "المجتمع العربي" في إسرائيل توجهها واضحا في العقد الماضي للاندماج في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. هذا بموازاة الإقصاء المستمر، العام والسياسي والثقافي، من جانب قطاعات كبيرة من "الجمهور اليهودي" ومن جانب "الدولة". حصل الموقف الإقصائي للجمهور اليهودي و"الدولة" على أساس قانوني في "قانون القومية" والتعديل 116 لقانون التخطيط والبناء ("قانون كامينيتس" الذي شدد العقوبة على البناء في البلدات العربية).

يركز "المجتمع العربي"، من جانبه، على السعي لإحداث تحسن جوهري في وضعه، من خلال المشاركة السياسية النشطة في عمليات صنع القرار، من أجل تعزيز المساواة المدنية الكاملة وتوزيع أكثر توازنا للموارد. وقد شجع إنشاء القائمة المشتركة (2015) في أعقاب زيادة نسبة الحجب وإنجازاتها في الانتخابات السابقة، هذا الاتجاه العام. من ناحية أخرى، يواصل الجمهور الإسرائيلي ككل إدارة ظهره لهذا الاتجاه. أظهر استطلاع أجراه معهد دراسات الأمن القومي (نوفمبر 2020) أن ما يقرب من 60% من الجمهور اليهودي لا يؤيدون تشكيل حكومة مع الأحزاب العربية.

في الفترة التي سبقت انتخابات الكنيست الـ 22 (سبتمبر 2019)، أعلن رئيس القائمة المشتركة، أيمن عودة، أن "المجتمع العربي" قد نضج ليكون لاعباً مؤثراً في السياسة الإسرائيلية. ذلك يعني الاهتمام بقضايا مدنية على حساب التعامل مع قضايا ذات طبيعة وطنية. صوت "الجمهور العربي" بأعداد كبيرة للقائمة المشتركة وفازت بـ 13 مقعداً في الكنيست الـ 22 و 15 مقعداً في الكنيست الـ 23 وهو رقم قياسي غير مسبق.

جاء التصويت الكاسح للعرب للقائمة المشتركة على حساب تصويتهم للأحزاب اليهودية، التي انخفضت نسبة تأييدها في انتخابات الكنيست إلى أدنى مستوى (12% في الكنيست الـ 23 مقابل 28% في انتخابات الكنيست الـ 21 و 18% في الكنيست الثانية والعشرين). هذه التطورات السياسية، وخاصة الانتخابات المتكررة، في ظل التعادل المستمر بين الكتل المتنافسة، أوضحت الإمكانيات الحرجة للصوت العربي، وأثارت في الخطاب العام مسألة شرعيته، وإمكانية دمج العرب في ائتلاف حكومي. وهكذا، في الفترة التي سبقت انتخابات الكنيست الـ 24، وبعد سنوات عديدة من المقاطعة، نضجت فكرة جديدة بين الأحزاب الصهيونية، يميناً ويساراً، وهي الاعتراف بضرورة النظر إلى الصوت العربي على أنه عنصر شرعي في بناء

استطلاع للرأي أجري في كانون الأول 2020. في حين صوت أعضاء القائمة المشتركة في الكنيست ضد الاتفاقيات بحكم موقفهم من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تم الكشف مؤخراً عن المزيد من الأدلة على هذه الفجوة، ربما أيضاً تحت تأثير الجوانب الاقتصادية لأزمة كورونا، مع نشر أخبار زيادة تجند الشباب العرب هذا العام، بمن فيهم المسلمون للجيش والخدمة الوطنية المدنية، على الرغم من استمرار المعارضة المبدئية من القيادة السياسية العربية.

يخلص مؤشر الديمقراطية لعام 2020 الصادر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية إلى أن 44% فقط من العرب المستطلعين يشعرون بأنهم جزء من دولة إسرائيل وقضاياها (مقارنة بـ 84.5% من اليهود). أظهر استطلاع حديث أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (5 يناير 2021) أنه من المتوقع أن يشارك 39% فقط من "الجمهور العربي" في انتخابات الكنيست المقبلة.

وتوقع استطلاع حديث أجرته شركة Statant (منذ أوائل يناير 2021) انخفاضاً كبيراً في معدل التصويت في "الجمهور العربي" إلى 52%. وبحسب هذا الاستطلاع، في حال تم توحيد القائمة المشتركة، فإن 69% من الناخبين العرب سيؤيدونها، أي ستحصل نحو 10 مقاعد في الكنيست. ومن المتوقع أن يصوت الباقيون، 31 في المائة، للأحزاب الأخرى. وإذا انقسمت القائمة المشتركة، ستفوز الفوائم العربية بأقل من 11 مقعداً، والمشاركة الضعيفة في الانتخابات من قبل "الجمهور العربي" تعد أمراً إيجابياً من وجهة نظر انتخابية لدى الليكود والأحزاب اليهودية الأخرى.

في ضوء ما سبق، يمكن فهم محاولة الأحزاب اليهودية لجذب الصوت العربي، وخاصة التحركات الأخيرة لبنامين نتنياهو، الذي وعد بتخصيص تمثيل حقيقي للعرب، بالإضافة إلى وعود بتعيين وزير عربي مسلم، والالتزام بالاستثمار في مجالات يهتم بها "الجمهور العربي": التعليم والاقتصاد والأمن الداخلي. في الوقت نفسه، أوضح حزب الليكود مؤخراً أنه لن يقوم بتشكيل حكومة بدعم من القائمة المشتركة. لذلك، حتى على خلفية الاستطلاعات أعلاه، يبقى السؤال هو عن مدى تأثير الوعود التي قطعها نتنياهو على الجمهور العربي في الانتخابات القادمة.

في الختام، من الواضح أنه في أوساط الجمهور العربي، هناك اتجاه يستمر في التوسع الإدراكي والعملي في عملية إضفاء الطابع الإسرائيلي متعدد الأبعاد والمشاركة في الفضاء السياسي. ومع ذلك، فإن هذا الجمهور يدرك اللعب السياسية للأحزاب الصهيونية، وهو حساس للضرر الذي لحق بمكانته العامة عبر استبعاده المستمر، وحساس كذلك تجاه القضايا الوطنية وخاصة في المجالات العملية، والتي تصدرها اهتماماته. في مواجهة هذا النهج السائد، لا تزال الأطراف العربية تجد صعوبة في تبني صيغة متفق عليها تسمح لها بالحفاظ على التعاون السياسي مع الأحزاب الصهيونية.

على أي حال، يبدو أن التطورات السياسية المعروضة أعلاه تخلق بعداً حديثاً لشرعية الصوت العربي من جانب الأحزاب الصهيونية من اليمين واليسار، وربما حتى فرصة لوجود حزب سياسي يهودي عربي. ستكون الانتخابات المقبلة بمثابة اختبار لاستعداد الأحزاب الصهيونية بالفعل لمقاربة "الجمهور العربي" بشأن القضايا المدنية التي تهتمه.

الائتلاف الحكومي.

ويجري في الرأي العام العربي جدلاً حيوياً حول هذه القضية، في ظل خيبة أمل حزب "أزرق أبيض" بعد رفضه الاعتماد على القائمة المشتركة لتشكيل ائتلاف حكومي، خاصة بعد أن أوصت القائمة بأكملها لبني غانتس كرئيس للوزراء. وبين مكونات القائمة المشتركة، كان هناك خلاف حاد حول كيفية تعظيم قوتها السياسية لصالح دفع المصالح الحيوية للمجتمع العربي. يقود منصور عباس، زعيم (الحركة الإسلامية / الفرع الجنوبي)، نهجاً سياسياً جديداً، ويسعى إلى التعاون السياسي مع جميع القيادات الصهيونية، بما في ذلك قيادات اليمين الصهيوني.

في ضوء ذلك، يمكن الملاحظة بوضوح تحركات عباس الأخيرة، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون مع الليكود، مع التركيز على المجالات العملية بما في ذلك التعامل مع العنف والجريمة بالإضافة إلى تمديد الخطة الخمسية لتنمية المجتمع العربي (قرار الحكومة 922 ديسمبر 2015). يبدو أن مقاربة عباس تركز على نظرتهم للمزاج البراغماتي للجمهور العربي، وكذلك على كونه عضواً في الحركة الإسلامية، التي تؤكد على الجانب الديني والاجتماعي على حساب الجانب الوطني. على هذه الخلفية، يمكن للمرء أن يفسر أيضاً تأسيس الحزب العربي الجديد "معا"، الذي يترأسه، الناشط الاجتماعي محمد دراوشة، والذي لا يرى أي تناقض بين كون إسرائيل "دولة يهودية وديمقراطية" ومنح مواطنيها المساواة الكاملة في الحقوق. يعترّم الحزب الجديد الحفاظ على التعاون السياسي مع أحزاب الوسط الصهيوني من أجل الاندماج في عمليات صنع القرار.

ينظر قادة القائمة المشتركة، أيمن عودة، وإمطانس شحادة، وأحمد طيبي، إلى هذه الاتجاهات بقلق بالغ. بالنسبة لهم، يجب أن تستمر القائمة المشتركة في مطالبة "الدولة" بالمساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية للمواطنين العرب، دون التخلي عن المواقف الأيديولوجية القومية تجاه القضية الفلسطينية. هذا، إلى جانب السعي إلى تعزيز القائمة المشتركة، وزيادة التمثيل اليهودي فيها، مع إقامة "معسكر ديمقراطي" كقوة سياسية خارجية برلمانية، تضم يهوداً وعرباً يتفقون على أربعة مبادئ: إنهاء الاحتلال، وتعزيز الديمقراطية، والمساواة، وحماية مكانة "الأقلية العربية".

تسلط مقاربة أحزاب المشتركة الضوء على الفجوة القائمة بينها وبين النهج الجديد في "الجمهور العربي"، الذي يتوقع الآن من ممثليه في الكنيست التركيز على إيجاد طريقة للتأثير السياسي الحقيقي والاندماج في عمليات صنع القرار. كما تم الكشف عن هذه الفجوة حول اتفاقيات التطبيع بين "إسرائيل" ودول الخليج: في حين أن ما يقرب من ثلثي "الجمهور العربي" يؤيدون هذه الاتفاقيات حسب

كورونا انضمت إلى الاحتلال في محاربة التجار في البلدة القديمة في القدس

المسيطرة، حيث كانت تعرض السائحين علينا، ومعظم الذين يترجموا للسائحين صهاينة، يخوفون الناس من التواجد في أسواق البلدة القديمة ويدعون أن التجار يطلبون مبالغ عالية منهم، كنوع من استغلالهم». ويعاني تجار البلدة من هجمة تحريضية ممنهجة من الأدلاء السياحيين الإسرائيليين الذي يمنعون السياح من الشراء من محلات البلدة القديمة.

من جهة أخرى، أصبحت الناس تخاف من القدوم إلى البلدة القديمة خشية من التفتيشات التي يتعرض لها الزائر للبلدة.

وبحسب التاجر فإن الاقتصاد الإسرائيلي كان منافسا قويا للحركة التجارية، حيث إنهم يبيعون بسعر أقل من الأسعار المعروضة في المحلات العربية في البلدة القديمة، والسبب أن الضرائب والأرنونا التي يدفعها التجار تجعل من سعر القطعة في الجانب الفلسطيني أعلى من الإسرائيلي، ما خلق عدم ثقة عند الزبون، وهذه المشاريع وجدت بدعم من الاحتلال لضرب اقتصاد المقدسيين.

في المقابل يرى وزوز أن وزارة السياحة الفلسطينية لم تقم بعمل نقيض لهذه التحريضات، ولم تشجع الناس على القدوم للبلدة القديمة، كما أنه لا يوجد رأسمال وطني قوي ينافس المشاريع الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالضرائب يعمل الاحتلال على تبرئة نفسه، والظهور بمظهر المساعد فيقترب على التجار أن يخضم منهم 3 أشهر، مقابل أن يدفع التاجر سنة كاملة مقدما، الأمر الذي يستعصي على التجار فعله، لأنه بالأساس يمر بضائقة مادية.

وتعتبر إيجارات محلات تجار البلدة القديمة، مرتفعة جدا، تضاف إلى سلسلة الضرائب التي يدفعونها "بلدية القدس" كضرائب الأملاك أو ما يعرف "بالأرنونا" والتأمين الوطني وضريبة الدخل. من جهته، أوضح عضو لجنة التجار أحمد دنديس لـ«الحدث» أن البلدة القديمة تعتمد على نوعين من أنواع السياحة وهي الداخلية والخارجية، وفي ظل جائحة كورونا، انتهت السياحة الخارجية، وأثرت بشكل مباشر على القطاع الفندقي والمطاعم وشركات السياحة ومحلات التحف الشرقية.

وتابع: «السياحة الداخلية أضرارها متراكمة منذ إقامة جدار الفصل العنصري، الذي عزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن القدس، فأصبح هذا النوع يعتمد على المقدسيين أنفسهم فقط، حتى قدوم، كورونا التي أضرت به». وأقيم جدار الفصل العنصري عام 2002، ويبلغ طوله 770 كم.

ويردف عضو لجنة التجار: «منذ 5 سنوات، في الأحداث الأمنية التي جرت حصل هبوط اقتصادي ولكن ظلت

«جائحة كورونا جاءت للاحتلال على طبق من ذهب لتصفية ما تبقى من البلدة القديمة، ولتجفيف جيوب التجار فيها» بهذه الكلمات عبر تاجر التحف الشرقية في البلدة القديمة فرج إبراهيم وزوز عن حال البلدة، في ظل جائحة كورونا التي استغلها الاحتلال بأبشع الطرق لزيادة التضييق على المقدسيين.

الحدث- سوار عبد ربه

لدعم التجار بـ100 شيقل ويغرموا بأضعاف أضعاف هذا المبلغ».

وتوجهت الحركة التجارية إلى مسؤولي السلطة في القدس والجهات المعنية لمنشادتهم، لكنهم لم يقدموا لهم أي مساعدة تذكر.

ويتابع وزوز: «نحن نسبح لوحدها ونستصرخ الناس لوحدها، وطرقنا كل الأبواب، ولا مجيب».

وأهاب التاجر، بالحركة الوطنية في القدس، والمؤسسات، والعشائر أنه في حال فك الإغلاق عن القدس أن يغيثوا التجار ويتضامنوا معهم، وأن يعيدوا النشاط التجاري واللحمة للقدس.

كما أهاب بخطباء الجوامع أن يعملوا على تنشيط واستفزاز الناس عاطفيا، ووطنيا، ودينيا؛ لإغاثة البلدة القديمة وأهلها وتجارها.

ويصف وزوز حال القدس وكأنها قرية في باطن الجبال، كما يشير إلى أن الكثير من أهالي القدس تضرروا نفسيا، واقتصاديا إلى جانب ارتفاع نسب البطالة في صفوف السكان.

في سياق آخر، يقول وزوز: «إن الاحتلال الإسرائيلي يضخ أموالا ضخمة جدا؛ من أجل أن يستسلم التاجر ويترك محله، لينقض عليه الاحتلال والجمعيات الاستيطانية».

ويوضح فرج وزوز أن حجم المساعدات التي قدمت للتجار خلال الجائحة تساوي صفرا، مضيفا أنه يوجد إهانة للحركة التجارية حيث يقدمون لهم (كرتونة مونة) ويتساءل: «هل هذا يكفي لتاجر يعيل أسرة وعليه التزامات ومصاريق وأقساط مدارس وجامعات؟».

كورونا انضمت إلى الاحتلال في محاربة التجار

وعن أوضاع التجار قبل جائحة كورونا يقول وزوز: «لم نكن بأحسن حال، فكنا نقاوم من أجل الصمود، لكن الآن لا يوجد جهاز مناعة يقاوم كل جراثيم الاحتلال».

ويلخص وزوز وضع الحركة التجارية في القدس قبل جائحة كورونا بالتالي: «قبل كورونا كانت الحركة السياحة مستهدفة، ووزارة السياحة الإسرائيلية هي

ووزوز، هو تاجر يبيع التحف الشرقية في البلدة القديمة في القدس، وتقدر حجم الخسارة التي تكبدها منذ بداية الجائحة حتى اليوم، 250 ألف شيقل.

وتحتوي البلدة القديمة على 1400 محل تجاري، 45% منها تختص بالتحف الشرقية، وبالتالي تعتمد بشكل مباشر على القطاع السياحي، الذي انتهى عمله بالكامل منذ بداية الجائحة.

ويقول التاجر لـ«الحدث»: «معظم البضاعة تضررت، وعندما سأنمكن من إعادة افتتاح المحل، سأضعها في المهملات، لأن السجاد الموجود داخل المحل من المفترض أن يتعرض للتهوية، والشمس بشكل مستمر، والاحتلال لا يسمح لنا حتى بتنظيف المحل».

ويرى وزوز أن القضية ليست شخصية ولا خاصة، فالقضية تعني بيها القدس والبلدة القديمة بشكل خاص التي تعيش حالة ركود اقتصادي لا مثيل لها، على حد تعبيره.

يريدها الاحتلال خاوية على أهلها

وبحسب التاجر وزوز، فإن البلدة القديمة مستهدفة ككل، والاحتلال الإسرائيلي استغل هذه الجائحة لإغلاقها وضرب اقتصادها وشل الحركة فيها، حتى باتت خاوية على أهلها.

يقول وزوز: «إن الجائحة أثرت على الحالة الاجتماعية وشلت الحركة الإنسانية والاقتصادية بشكل كبير في البلدة القديمة، فانتهدت المناسبات والأفراح وحفلات النجاح وحتى بيوت العزاء، وهذا ما يريده الاحتلال».

ووفقا لوزوز فإن الاحتلال يغرم كل من يفتح محله بـ5000 آلاف شيقل والزبون بـ1000 شيقل، ما خلق صراعا بين التجار والاحتلال.

وأشار التاجر إلى بعض المبادرات من المواطنين الذين تعاطفوا مع حال التجار وحاولوا الشراء منهم لو بالقليل، لكن الاحتلال عمل على تخويفهم من خلال الغرامات التي يفرضها على زائري البلدة، مضيفا أنه «لا يعقل أن يأتوا



حمل تطبيق XL PALESTINE الآن
وشارك موهبتك لتحصل
على جوائز كاش شهرية.





وتبلغ مساحة البلدة القديمة 872 دونماً أي أقل من كيلو متر مربع، ويقطنها ما يقارب الـ40 ألف نسمة. وتمنع سلطات الاحتلال أي شخص عنوان سكنه ببطاقة الهوية ليس البلدة القديمة من الدخول إليها. وبحسب مئري فإن أهل البلدة أنفسهم، مسموح لهم فقط الخروج إلى العيادات الطبية والبنوك، بسبب الإجراءات المشددة.

وتتفق مئري مع كل من دنديس ووزوز بأن البلدة القديمة باتت في ظل جائحة كورونا مفرغة من المارة والزائرين والسياح، ولا روح فيها، فبينما تقوم بمهمتها كمسؤولة لجنة طوارئ في حارة النصارى لا تصادف تجمعات سكانية، حتى في أزقة البلدة. وترى أدا أن ما يميز البلدة القديمة هو أهميتها الدينية على اعتبار أنها مهد الديانات السماوية، فهي تضم كنيسة القيامة والمسجد الأقصى.

وتقول مئري: «إن السياح يقصدونها من مختلف دول العالم، ما يجعل السياحة فيها عالية واعتماد التجار على السائح مرتفع أيضاً، خاصة في ظل وجود عدد كبير من محلات التحف الشرقية (السننوية)». وتوضح أدا أن فترة كورونا، تعطلت السياحة فيها بسبب الإغلاقات، وتأثر الوضع الاقتصادي، وتدهورت حال التجار كونها لم تعد مقصداً للسياح.

وتزدهر السياحة في البلدة القديمة في مواسم الأعياد، كالميلاد والفصح، وفي شهر رمضان أيضاً، حيث يأتيها السائحون من مختلف دول العالم، لإقامة الطقوس الدينية والاحتفال، كل حسب معتقده.

إنقاذ وطنية وإلا ستدمر البلدة أكثر».

وتطرق دنديس إلى بعض الحملات الشبابية التي جرت لمحاولة إنعاش الوضع الاقتصادي بالبلدة، لكنه اعتبر أنها فشلت بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي عصف بالمواطنين كافة.

وقام بعض النشطاء بحملة «التسوق لو بعشرة شواقل» دعماً لتجار البلدة القديمة، وجاء في بيان صادر عن الحملة: «تعاطفاً ودعماً وإسناداً لتجار البلدة القديمة بالقدس، نطلق حملة التسوق لو بعشرة شواقل، كأضعف الإيمان أن تنزل للسوق وتقوم بجولة لدعم صمود التجار داخل البلدة».

ويقدر حجم الخسائر في البلدة القديمة بملايين الشواقل، وما يقارب 8 ملايين شيقل يومياً.

وقامت لجان الطوارئ في القدس ببعض المساعدات لأهالي البلدة القديمة، لتقليل الأضرار التي وقعت على التجار والمواطنين ككل.

بدورها، تقول مسؤولة مجموعة لجنة الطوارئ في حارة النصارى أدا مئري لـ«الحدث»: «إن لجنة الطوارئ عملت على توفير مونة للعائلات المتضررة، والتي قل مدخولها بسبب توقف عملها، بالإضافة إلى اعتنائها بالمسنين وتوفير وجبات الطعام لهم».

وتتابع: «قمنا بتعليق منشورات توعوية وإرشادية على أسوار البلدة القديمة من الداخل كي يراها المارة».

وتوضح مئري أنه يوجد تشديد على سكان البلدة القديمة، حيث تنصب الشرطة والجيش خيمة عند كل مدخل وباب يؤدي إلى البلدة القديمة.

وترجع أدا السبب في ذلك إلى كون البلدة القديمة مصنفة كمنطقة حمراء بسبب الضغط السكاني، والتقارب بين البيوت والمحلات والشوارع، وهذا ما تسبب بوجود عدد إصابات كبير داخل البلدة.

الأحوال تسير على ما يرام، حتى الإغلاق الأول يوم 15 آذار عام 2020».

ويرى دنديس أن هدف الاحتلال، سياسي بحت، والبلدة القديمة تعيش اليوم حالة فقر خانق بسبب الحواجز العسكرية الموجودة على بوابات البلدة القديمة.

وتمنع سلطات الاحتلال غير المقيمين في البلدة القديمة من الدخول إليها ما يشكل انحداراً في الحركة التجارية. بالإضافة إلى منع المصلين من التوافد إلى ساحات المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، الأمر الذي أدى إلى تحول البلدة القديمة إلى مدينة أشباح، فكانت المحلات تنتعش مع وجود المصلين في شوارع البلدة لكن اليوم باتت مفرغة منهم.

ويقول دنديس: «إن الاحتلال يشن هجمات ضرائبية شرسة، بشكل دوري حتى في ظل جائحة كورونا، ويقتحم الأسواق ويصادر البضاعة ويغلق المحلات».

وبحسب دنديس فإن محلات التحف الشرقية هي الأكثر تضرراً لأنها لم تعمل طيلة الفترة الماضية، وحتى لو فتحت المحلات لا يوجد ما يبيعهون.

محاولات للخروج من الأزمة دون جدوى

ويشير دنديس إلى أن خططا كثيرة وضعت لإنعاش الحركة الاقتصادية في البلدة، لكنها فشلت بسبب الإمكانات الشحيحة والتمويل الضعيف جداً، بخصوص البلدة القديمة والقدس، موضحاً أن مشاكلها كبيرة وكثيرة على كافة الأصعدة.

حيث تتعرض القدس لتغيير المعالم، بالإضافة إلى المخططات الهيكلية لحى وادي الجوز والمصرارة، وحي صلاح الدين، إلى جانب تغيير أسماء الشوارع وغيرها من الأفعال التي يمارسها الاحتلال بحق القدس.

ويقول عضو لجنة التجار: «إن المطلوب اليوم ميزانية دولة وتخصيص معاش شهري للتاجر بالإضافة إلى خطة

سيناريوهات ما بعد المصالحة الخليجية - الخليجية

بذلك.

من منظور أوسع، لم يكن من المتوقع أن يؤدي الحصار إلى استسلام قطر الكامل على المدى القصير، وربما خلصت الرياض إلى أنها كانت تدفع ثمنًا غير مقبول لإصرارها على سياستها، في مقابل أنها كانت تدفع ثمنًا باهظًا من خلال الرأي العام الذي استطاعت الجزيرة أن توجهه ضد السعودية من خلال تغطية شبكة الجزيرة القطرية الحرب على اليمن على سبيل المثال. ومن المحتمل أيضًا أن الرياض شعرت أنها تتحمل عبء سياسة أبو ظبي المتشددة ضد تركيا وقطر عبثًا، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة أحادي الجانب من الحملة العسكرية على اليمن.

ربما رأت الرياض هذه المرة فرصة فريدة للمصالحة بسبب التغيير الوشيك للإدارة الأمريكية والحاجة إلى أن تثبت لإدارة بايدن القادمة أن المملكة العربية السعودية، وعلى وجه الخصوص محمد بن سلمان، قد تكون قوة إيجابية وتدفع المصالح الأمريكية في المنطقة. قد يتضح أن الخطاب الذي حمّله الديمقراطيون ضد المملكة العربية السعودية خلال حملتهم الرئاسية كان خطأً فارغًا، لكنه تسببت بلا شك في قلق السعوديين، نظرًا للدور المهم الذي يلعبه الضمان الأمني الأمريكي في استراتيجية الرياض الأمنية.

بالإضافة إلى ذلك، مارست إدارة ترامب ضغوطًا كبيرة لإصلاح الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي قبل نهاية ولاية الرئيس وتجلّى ذلك في حضور جاريد كوشنر في قمة العلا. أيضًا، بسبب المخاوف من أن الرئيس بايدن سيرفع العقوبات عن إيران بعد العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، قد يرى محمد بن سلمان التسوية على أنها أزمة قاطرة ومسار لتنسيق سياسة مجلس التعاون الخليجي الأكثر توحيدًا فيما يتعلق بإيران. على أي حال، من المرجح أن تستمر قطر في السير على خط من المخاطر بين القوتين

نشر معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب ورقة تقدير موقف حول سيناريوهات ما بعد الأزمة الخليجية - الخليجية. ترجمتها الحدث وجاء فيها:

ترجمة الحدث- محمد بدر

وأقوى يطمحون إلى جعل قطر دولة تابعة. ومع ذلك، بعد فترة وجيزة، وجدت الرياض وأبو ظبي نفسيهما غير قادرتين على ثني وكسر الدوحة إلى حد كبير بسبب الثروة الهائلة للأخيرة باعتبارها المصدر الرئيسي في العالم للغاز الطبيعي المسال (LNG). ثبت أن ثروة شركة Locomotive ضرورية لإيجاد مصادر بديلة للسلع والخدمات التي تلقتها من جيرانها الخليجين، مما أدى إلى خلق درجة معينة من القدرة الإنتاجية المستقلة واكتساب الدعم السياسي من اللاعبين الخارجيين.

بعد أكثر من ثلاث سنوات على بدء الحصار، كانت النتائج قاتمة إلى حد ما. كان رد فعل الولايات المتحدة بعد اندلاع الأزمة غامضًا، لكن استنتاجه النهائي كان أن حل الأزمة سيكون أفضل حل لمصالح الولايات المتحدة. منذ ذلك الحين، كانت واشنطن حريصة على مدح حلفائها وتقويتهم على جانبي الحدود (قطر ودول الحصار). في الوقت نفسه، كان هناك تقارب بين قطر وتركيا، مما منحها ضمانًا أمنيًا بسبب وجود الأخيرة العسكري في قطر، ثم التعاون الإقليمي فيما بعد بين البلدين: قطر توفر التمويل وتركيا هي القوة على الأرض.

في ضوء ذلك، يمكن اعتبار المصالحة مع قطر، بقيادة السعودية ودون قبول الدوحة للمطالب الثلاثة عشر الأولية، بمثابة اعتراف بفشل سياسة الحصار. هناك مجموعة متنوعة من الأسباب المحتملة لطموح المملكة العربية السعودية لإنهاء الحصار ولأنها ربما كانت قد رأت في يناير 2021 وقتًا مناسبًا بشكل خاص للقيام

كانت القمة التي عقدت في 5 يناير 2021 في مدينة العلا بالسعودية بمثابة مصالحة بين قطر والرباعية العربية (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر)، بدعم أمريكي ووساطة من الكويت. لم يتم الإعلان عن بنود المصالحة، ولكن يبدو أن الشروط العامة لبنودها هي كما يلي: ستعيد جميع الدول المشاركة في الحصار فتح مجالها الجوي للرحلات الجوية من وإلى الدوحة وكذلك فتح حدودها أمام المواطنين القطريين، و"هدنة" في الحرب الإعلامية بين قطر والرباعية. ومع ذلك، تظل مسألة مستقبل هذه المصالحة مفتوحة.

يعتقد الكثيرون أن الذي حرّض على حصار قطر عام 2017 كان ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، بالنظر إلى حقيقة أن حربه على جماعة الإخوان المسلمين كانت المبدأ الموجه لسياسته الخارجية. هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى، مثل العداء الشخصي بين الزعماء، وعلاقات قطر مع إيران ومدى تأثير قطر الإقليمي.

كانت الأزمة بين قطر ودول الحصار هي الأخطر منذ إنشاء منظمة التعاون الخليجي في عام 1981. وفقًا للرياض وأبو ظبي والمنامة، كان الغرض من مطالبهم الأولية الثلاثة عشر من قطر هو "تحقيق الوحدة"، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي. رأت الدوحة أن هذه المطالب ليست أقل من إملاءات من جانب جيران أكبر

هذا التطور على شكل جبهة أكثر اتحاداً ضد إيران وإلحاق الضرر بـ "المحور" الإسلامي وبالتالي كبح جماح تركيا. قد تجد "إسرائيل" أيضاً أن لديها في هذه المرحلة قدرة أفضل على تنمية علاقات تعاون مع الدوحة، وأنها لم تعد تحت ضغط من شركاء آخرين في الخليج لاتخاذ موقف عدائي تجاه قطر. ومع ذلك، في ضوء التفاصيل المنشورة حتى الآن بشأن المصالحة، نعتقد أن الدوحة لا تنوي على المدى الطويل إعادة حساب مسار سياستها الخارجية. في هذه الحالة، قد يطفو الجدل من جديد ما لم يتغير موقف المملكة العربية السعودية تجاه قطر بطريقة تسلط الضوء على الفجوة بين التفضيلات الاستراتيجية لإمارة أبوظبي والرياض. على الرغم من المحاولات العديدة خلال السنوات القليلة الماضية لإنهاء الأزمة، يبدو أن حاجة الرياض إلى إجراء تعديلات في سياستها تجاه إدارة بايدن قد وفرت الحافز المطلوب للتقدم، خاصة وأن سلمان هدفا لواشنطن في قضية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي بالإضافة للانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان في المملكة، وهذه القضايا أكثر تعقيداً من الأزمة القطرية. على أي حال، تُظهر التجارب السابقة أن الاتفاقية الجديدة لن تحل دفعة واحدة سلسلة من الخلافات وانعدام الثقة العميق، والتي ستظل تلقي بظلالها على علاقة قطر المستقبلية مع جيرانها.

الأطراف، في أعقاب التوترات التي نشأت بينهما بشأن الهدف من الحملة في اليمن وسبل تحقيقها. على الرغم من حقيقة أن كلاهما يرى نشاطات إيران والإخوان المسلمين على أنها تهديدات كبيرة، على الأقل على مستوى الخطاب، تضع الإمارات جماعة الإخوان المسلمين على رأس جدول أعمالها. قد تدفع المصالحة السعودية القطرية الرياض إلى العمل بشكل أوثق مع أنقرة، بما يتماشى مع سياستها بوضع الحرب ضد إيران على رأس جدول الأعمال. قد تعتبر الرياض هذا مكماً لنهج أبو ظبي تجاه طهران، حيث عززت الإمارات تعاونها مع إيران في الحالات التي تناسب احتياجاتها. الثالث: المصالحة بين الأطراف لن تستمر طويلاً. لم تنشأ أزمة 2017 من فراغ، بل كانت في الواقع الثالثة في سلسلة حوادث مماثلة سببها الاحتكاك بين قطر وجيرانها على مدى العقدين الماضيين. قد تعود قطر، التي أخذت جرعة من القوة بعد المصالحة بصفتها دولة بمقدرتها ثني دول كبيرة، إلى سلوكها السابق، الذي يزعم جيرانها أنه خطير ومزعزع للاستقرار، لذلك قد يكون اندلاع أزمة أخرى مسألة وقت فقط. من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن حل الأزمة القطرية بطريقة تؤدي إلى زيادة الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي لديه القدرة على تحسين التوازن الاستراتيجي في "إسرائيل". قد تكون عواقب مثل

الرئيسيتين في المنطقة: السعودية، أكبر جار عربي لها في الخليج، التي تشترك معها في حدودها البرية الوحيدة، وإيران، التي تشترك معها في أكبر حقل غاز في العالم. لذلك، بينما كان محمد بن زايد هو الذي قاد الرباعية إلى الحصار، كان محمد بن سلمان هو الذي رسم الطريق للخروج. على الرغم من عدم معرفة جميع تفاصيل اتفاقية المصالحة حتى الآن، وقد لا يتم الإبلاغ عنها مطلقاً، فإن تأثيرها سيتحدد من خلال شروطها وتنفيذها. هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة للتطور المحتمل للأحداث: الأول: إذا قدمت قطر تنازلات إقليمية كبيرة، واتخذت الإمارات خطوات مهمة لبناء الثقة في المقابل، فقد ينذر ذلك بعودة ظهور دول مجلس التعاون الخليجي وتآكل المحور التركي-القطري ذو اللون الإسلامي. وبما أن الدوحة تمول حالياً أنشطة تركيا على المستوى الإقليمي، في ليبيا وسوريا وخارجها، فقد تجد أنقرة نفسها بعد المصالحة في وضع تستنفذ فيه قدراتها إلى أقصى حد وتعود إلى سياسة إقليمية أقل هجومية بعد تآكل الدعم القطري. الثاني: قد تكون المصالحة بين المملكة العربية السعودية وقطر، دون مطالبة الدوحة بتقديم تنازلات كبيرة، مصدر توتر في العلاقات بين الرياض وأبو ظبي. وقد يكون هذا تعبيراً آخر عن اختلاف أولويات



HEINZ

ESTD 1869



طعم مش عادي

الشاعر والإيقاع والانحراف العروضي

فراس حج محمد

تكون نفس الشاعر لحظة إنشاء النصّ محكومة لإيقاع ما، لا يدري كيف تأتي ولا كيف تذهب، ولذلك قد يحدث في الكتابة بعض «الانزلاقات» العروضية، فتفسّر على أنّها من الخلل العروضي الموسيقي التابع لعناصر الموسيقى الخارجية؛ التفاعيل والوزن العروضي، بصفته النسق العام للوزن الشعري، لأنّ ثمة فارقا بين الموسيقى الخارجية المؤطرة بالوزن وبين الإيقاع، فالإيقاع قد يتلبس تلبسا تاما بوزن عروضي ما، وقد يخرج عنه قليلا أو كثيرا، ولا يكاد يحسّ الشاعر بذلك لحظة إنشاء النصّ؛ لأنه عندما يكتب النصّ يكون الدافع إليه ما به من موسيقى خاصة ناشئة من اللحظة التي يكتب فيها. ربّما اكتشف النقاد أو القراء ذلك، وردّوه إلى خلل في العروض أو خطأ من الشاعر أو ضعف في موهبته الشعرية، على الرغم من أنّ هناك شعراء كثيرا وقعوا بمثل هذا المعد لدى منتقديهم خلا عروضا، وضعفا في التمكّن من الوزن أو ما شاكل ذلك من تعليقات عقلية منهجية. ولم ينتبهوا مثلا إلى أنّ هذا «الخلل» هو المسافة الذاتية أو المساحة الشخصية الإبداعية التي ينتجها الشاعر وهو يكتب نصّه، فثمة وزن عام، وثمة إيقاع خاص مشتق منه، وليس شرطاً أن يتوافقا تماما، فقد يخرج الشاعر عن عناصر الوزن المنضبطة إلى غيرها فيأتي النصّ مخالفاً في بعضه لتلك القواعد وقد تصل تلك المخالفة إلى أبعد من ذلك.

قد ينتبه الشاعر بعد حين إلى ما وقع فيه من انحراف موسيقي في الوزن لصالح الإيقاع الذاتي للنصّ، وذلك بعدما تهدأ نفسه ويتلاشى ذلك الإيقاع الخاص، ولم يبق في ذهنه إلا العناصر الشكلية العامة للوزن العروضي، فيضطرّ كثيره إلى مراعاتها والعمل على النصّ لتعديله ليتوافق توافقا تاما مع عناصر الموسيقى، لأنّه سيكون- في الغالب- غير قادر على استعادة ذلك الإيقاع الناشئ لحظة ولادة القصيدة. فيأخذ بتأطير ذاته الخاصة وتدمير مساحته الشخصية وإرغامها على أن تعود إلى العام، وبهذا يخسر النصّ خصوصيته الإبداعية التي حكمته وكانت سببا في تميزه واختلافه وتنوعه ضمن الإطار العام لنسق الموسيقى المتعارف عليه.

إنّ الإيقاع أمر خاصّ بالشاعر، والوزن عامّ لكل من يكتب، والإيقاع حالة طارئة من الصعب أن تدوم، أو أن تظل حاضرة في النفس، لكنّ الوزن نظام موسيقي ثابت ومستقرّ، له قواعده المنضبطة بعكس الإيقاع، لذلك فالإيقاع لا يقاس عليه، ولا يعدّ أمرا مدرسياً منهجياً إلا من حيث الإقرار بوجود هذه الحالة فقط، أمّا أن يتمّ تعلم الإيقاع فلا، فما يتمّ تعلمه في المدارس والجامعات هو الوزن الموسيقي والتفاعيل والعروض، فهذه هي العناصر الثابتة في النظام الموسيقي للشعر العربي، والشاعر المتمرس أكبر منها، وسيأتي عليه زمن ينقلب عليها أو يتغلّت منها، لعلّ إيقاعيته تساعده على إنتاج أوزانه الخاصة به، فالأوزان استقرائية أيضاً.

ربّما نجح الشعراء الموهوبون المسكونون بالموسيقى الخاصة في إنتاج أوزان نابغة من إيقاع اللغة والتجربة والحسّ الداخلي للنصّ، فقد سبق وأن أجاب أبو العتاهية من سأله هل تعرف العروض فقال: «أنا أكبر من العروض»، ولهذا الشاعر قصائد خارجة عن الأوزان المعهودة، و«لا تدخل في العروض» [1]، فالعروض للصغار ليتعلموه، وأمّا الكبار فلهم موسيقاهم، وعلى النقاد أن يرتقوا إليهم، ليفهموا الشعر والحالة الشعرية ويفسّروا الإيقاع بناء على خصوصية تلك الحالة الشعرية، ولا يحقّ لهم مطالبة الشعراء بوضع الأغلال في أيديهم وسجنهم في تلك الأوزان المقيّدة.

لم يستطع بعض النقاد والعروضيين أن يفرّقوا بين الوزن أو الإيقاع،

واعتبروا أنّ الوزن هو الأساس، ولكن من يستقرئ الشعر والتجارب الشعرية سيلاحظ اختلاف الإيقاع بين قصيدة وقصيدة في شعر الشاعر الواحد أولاً، وثانياً بين شاعر وشاعر آخر، حتّى وإن كان لتلك القصائد الوزن نفسه، إلا أنّ كل قصيدة لها إيقاعها وجرسها الموسيقي المختلفان عن غيرها من القصائد. ولعلّ الشعراء هم الأقدر على ملاحظة ذلك، ففي حوار مع الشاعر محمود درويش يقول عن هذه المسألة: «الإيقاع هنا ليس فقط ضبط الفكرة، إنه طريقة تنفس الشاعر، لذلك أقول دائماً إنّ الإيقاع ليس وزناً، فأنا أميّز بين الوزن والإيقاع. الوزن هو أداة قياس، وإلا لكان الوزن الواحد ذا إيقاع واحد، الوزن الواحد الذي له إيقاع مختلف عند كل شاعر، لأنّ طريقة تنفس كل شاعر مختلفة عن الآخر. الإيقاع أعمق من أن يكون فقط ضبط وزن، بل إنّ طريقة تنفس كل شاعر في كل مرة تتغير» [2]. ما تحدّث عنه درويش يعرفه جيّداً الشعراء المتمرسون، ويجهله النقاد، في أغلبهم، إلا من كان له ذائقة شعرية وموسيقية مدربة تستطيع لمح الاختلاف والتغير. هذه النظرة المتعمّقة في الإيقاع وطبيعة تكوينه ومنشأه، يلاحظها أحد محكمي مسابقة «شاعر المليون»، فقد كان يركّز الشاعر الكويتي حمد السعيد على إيقاع النصّ، ويطلب من الشاعر إعادة قراءة بعض الأبيات ليتأكد من إيقاع البيت المترابط مع الأبيات إن شعر أنّ خلافاً قد طرأ على القصيدة، فيعود مرّة أخرى ليحسب كسراً قد ينشأ عن القراءة المجردة عن السماع، فالشاعر عندما كان يلقي نصّه يضيف إليه شيئاً من الإيقاع الصوتي الذي لا تستطيع اللغة حمله وتجسيده برموزها الخطية الكتابية. هذا واضح وضروري في الشعر النبطي، «الشعر الشعبي الخليجيّ والبدويّ»، والشعر العامي بشكل عامّ، فلا تكتمل إيقاعيته إلا بإلقائه، وربّما اشترك الشعر الفصحى ببعض هذا في تقطيع الجمل الشعرية، وأماكن الوقف عليها، والتنغيم والنبر، والقراءة المعيرة للأبيات المتعمّقة مع المعنى في النفس، من أجل ذلك كان الشعر القديم القائم على الموسيقى الخارجية والإيقاع المتنوّع مسموعاً مقروءاً أكثر من أنّه فنّ كتابي مقروء، ففي قراءته بصمت يضيع الكثير من إيقاعيته، ومن حقّ الشاعر ذاته أن يلقي نصوصه بنفسه ليصنع إيقاعها ويستمتع هو الجمهور بهذا الإيقاع، وليجبر إخلالاتها النصّ إن وجدت، إذ كانت مفروضة عليه بحكم اللحظة الشعرية التي هي أكبر من الأوزان، وأكبر من قواعد الموسيقيين المدرسين المنهجيين المقيدين بالقواعد والنظريات، وأقصى حدودهم هو ما لاحظوه في الوزن من مظاهر الخروج على النسق النظريّ الكامل للبحر الشعريّ أو الوزن العروضي، وسَمّوها «الخزم والخرم والزحافات والعلل والتشطير والتجزّي» والإنهاك»، وكلها مصطلحات تشير إلى النقص والخروج عن النسق عند هؤلاء العلماء، لكنّها عند الشاعر مظهر من مظاهر الإيقاع المطلوب لحظة إنشاء النصّ ومتطلب إبداعيّ مرتبط بالشاعر، وليس صحيحاً ما يدّعيه هؤلاء الموسيقيون من أنّها ضرورات موسيقية أجيّز للشاعر أن يواطئها لأنّها تتيح له الكتابة بحرّية أكبر ضمن قيود الوزن، لأنّه يكون محكوماً بتلك القواعد كما يقول هؤلاء النقاد. إنّ الشعراء في حقيقة الأمر كانوا ينقادون إلى إيقاعاتهم الداخلية الخاصة، وليس كما اعتبرها النقاد أنّها «رخص» و«إجازات» تجوز للشاعر ولا تجوز لغيره؛ هذه الإيقاعات التي فسّرها المنهجيون بالإخلالات، وأعطوها أوصاف المرض أو العاهة.

لعلّ خضوع الشعراء الفطريّون الحقيقيّون الموهوبون إلى منهجية الموسيقيين الحرفية هي التي تحدّ من الإبداع، وتفسده، ولا تجعله منطلقاً، وربّما نجح الشعراء في الإفلات من قبضة هؤلاء السجانين، لكنّهم بعد حين سيجدون أنفسهم مرّة أخرى ملاحقين من هؤلاء

المؤطرين، لأنّهم سيحاولون تعقيد وتعقيد إنجازاتهم الشعرية وفتوحاتهم الإيقاعية، كما حدث مع نقاد شعر التفعيلة، وقد أخذوا بضبط الشعراء، وتأطيرهم في أطر من المسموح والممنوع في الموسيقى الشعرية في هذا النوع من الشعر، لكنّ الشعراء يأبون الانصياع لمثل هذه القيود، ويظلّون في انطلاق حتّى لو أدّى ذلك إلى هدم المعبد على ما فيه من مقرّرات منهجية، كما فعل ويفعل شعراء قصيدة النثر، إنهم «نوار الشعر» بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وعلى النصّ- أي نصّ- أن يكون ابناً لشاعره في إيقاعه وتجربته وحرّيته المطلقة، فلا حدود للإبداع، ولا حدود لتنوّعات الموسيقى، والشعر حدوده المطلق ليس غير، وعلى علماء الموسيقى العروضيين أن يسلموا بأنهم سيظلّون تلاميذ بحضرة «أمراء الكلام»، كما سمّاهم يوماً الخليل بن أحمد عبقرئ الثقافة العربية، «الشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أيّ شاعوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده....، فيحتجّ بهم ولا يحتجّ عليهم، ويصوّرون الباطل في صورة حقّ، والحقّ في صورة الباطل» [3]، لقد جعلهم هم الأساس، حتّى وهو يؤطر كلامهم ويشتقّ منه القوانين الموسيقية، إلا أنّه لم يكن يتعامل مع تلك القواعد كأنّها حدود وحواجز، وإنما مجرد استقراء للكشف عن عبقرية أمراء الكلام في اللغة العربية، بوصفها لغة موسيقية شاعرية، لا تنضب تنوّعاتها اللحنية. ومع أنّ كلامه ليس مختصاً بصنعة الإيقاع والوزن، إلا أنّ له ارتباطاً بنشأة الشعر، وما يصاحب تلك العملية من عمل آخر مواكب للفكرة وإطلاق الكلام، كما يقول الفراهيدي. لقد حاول الفراهيدي أن يبيّن عناصر الوزن في القصائد العربية آنذاك، فكشف عن اثنين وعشرين وزناً شعرياً مفترضاً، حسب نظريته في التقليبات، منها ما هو مستعمل في زمنه أو قبل زمنه، ومنها ما وجد عليه أمثلة بعد ذلك كالبحر المتدارك، فالفراهيدي لم يفته هذا البحر ليتداركه عليه تلميذه الأخفش، وإنما لم يكن له أمثلة في النماذج التي استقرأها الفراهيدي، فهذا الوزن كان حاضراً في دوائره العروضية كبحور أخرى غير مستعملة كانت افتراضية عقلية في دوائر الفراهيدي، استوعبت- نظرياً- كل إمكانيات الوزن الشعريّ بناء على ما هو موجود من أوزان شعرية، وظلت غير مستعملة حتّى جاء ابن عبد ربّه الأندلسي وصنع لها أمثلة شعرية- في كتابه «العقد الفريد»- تتوافق وتفعيلاتها المفترضة عند الفراهيدي.

ويبقى السؤال: هل هذه البحور الاثنان وعشرون هي كل بحور الشعر العربي، وإمكانية الإيقاع الشعريّ والموهبة الشعرية العربية مقتصرّة عليها، فلا يصحّ للشاعر أن يخرج عنها بوزن جديد أو إيقاع مختلف؟ لعل حركة الشعر العربي تجيب على السؤال ببلأغة واضحة، لكنّ يابئ الموسيقيّون التّأطيريّون الاعتراف بهذه الرحابة الإبداعية في كلا المجالين؛ الوزن والإيقاع، ويصرون على سجن الشاعر وشعره في قوالب لم توضع إلا ليتحرّر الشاعر منها وينطلق ويحلق بعيداً في فضاءات من الإبداع.

الهوامش:

- [1] كتاب الأغاني، أبو فرج الأصفهاني، طبعة دار الكتب المصرية، 1950، ج4، ص13.
- [2] محمود درويش- سنكون يوماً ما نريد، إعداد مهند عبد الحميد، وإزرة الثقافة، رام الله، 2008، ص69، من حوار مع درويش أجراه الشاعر اللبناني عبّاس بيضون.
- [3] منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن، حازم القرطاجني، تحقيق وتقديم: محمّد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، دت، ص-134، 144.

جديد



عشرة عشر



سمبوسك سنيورة
تشكيلة غنية لسفرة هنية

منتجات بالجودة المضمونة

آمال كثيرة على الانتخابات الفلسطينية

بقلم: سامي سرحان

الانتخابات البرلمانية أو التشريعية هي الوسيلة الأفضل التي أجمع عليها فقهاء القانون الدستوري والقوى والأحزاب الفاعلة في الحياة السياسية في البلدان التي تختار الديمقراطية وسيلة لانتقال السلطة، ونهجاً للحكم. إذا ما جرت هذه الانتخابات في جو من الحرية والنزاهة والشفافية وحافظت على دورية انعقادها في المدد المحددة دستورياً في الظروف الطبيعية وغير القاهرة .

ومنذ نشأة السلطة الوطنية وفق اتفاقيات أوسلو وعودة الرئيس ياسر عرفات إلى أرض الوطن عام 1994، جرت الانتخابات للمجلس التشريعي مرتين؛ الأولى في كانون الثاني 1996 والثانية عام 2006، رغم أن مدة المجلس محددة وفق القانون الأساسي (الدستور) بأربع سنوات. ويعتبر تأجيل عقد الانتخابات أول مرة عشر سنوات وثاني مرة 14 سنة خرقاً للقانون الأساسي، لكن الفلسطينيين يجدون لأنفسهم العذر في عدم تمكنهم من إجراء الانتخابات بشكل دوري لتجديد شرعية السلطة وتداول الحكم، لأنهم ما زالوا تحت الاحتلال ولم تتحرر بلادهم رغم تحرر إرادتهم النسبي في إطار اتفاق أوسلو الذي أنشأ السلطة الوطنية بما فيها ركنها التشريعي.

جرت أول انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية ولم تشارك فيها حركة حماس أو حركة الجهاد، وفازت بها حركة فتح وبعض المستقلين وترشح أبو عمار للرئاسة ونافسته المناضلة سميحة خليل التي أخذت حقها في عرض برنامجها السياسي عبر التلفزيون الرسمي، وهذا الأمر أكسب السلطة الفلسطينية احتراماً وتقديراً أمام شعبنا وأمام العالم والمراقبين الأجانب وعلى رأسهم رئيس فريق المراقبين الدوليين جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأسبق.

كان ترشح السيدة سميحة خليل مفخرة للشعب الفلسطيني على حد قول الرئيس الراحل أبو عمار، لأنها أول امرأة في العالم العربي ترشح لمنصب رئاسة السلطة وفي منافسة شريفة لقيادة أبو عمار رمز الثورة ومفخرها وقائدها العائد إلى الوطن. وبروح عالية كانت سميحة خليل أول المهنيين للرئيس أبو عمار بفوزه في الانتخابات بنسبة 88% من الأصوات فيما فازت هي بنسبة 12% من الأصوات.

لعب النواب المنتخبون، دوراً ملحوظاً في استقلالية قراراتهم وتوجيهاتهم ومحاسبتهم للحكومة بوصفهم نواب الشعب المنتخبين مباشرة من على غير ما هو الحال في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني التي تتم بالتوافق بين فئات المنظمة وتحفظ تمثيلاً لكل فصيلة حسب حجمه وتواجده في الساحة السياسية والعسكرية الفلسطينية، لكن تمثيل المجلس التشريعي للشعب الفلسطيني يظل على أي حال منقوصاً ومقتصراً على جزء من الشعب الفلسطيني المتواجد في الضفة والقطاع والقدس والذين يمثلون أكثر بقليل من ثلث الشعب الفلسطيني بكامله في الضفة والقطاع والقدس والداخل والشباب وبالتالي تظل الأهمية التمثيلية لكامل الشعب الفلسطيني للمجلس الوطني رغم ما يعترى اختيار أعضائه من نواقص لعدم انتخابهم مباشرة من الشعب الفلسطيني، ولكن تمثيلاً للشعب الفلسطيني تعزز بإضافة أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين إلى عضوية المجلس الوطني، وهذه المشكلة في تمثيل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده سواء على أرض فلسطين التاريخية أو في الشتات يمكن تجاوزها بإجراء الانتخابات حيثما أمكن ذلك والتوافق على أعضاء يمثلون الفلسطينيين حيث لا يمكن إجراء الانتخابات بشكل حر ونزيه وبعبء عن التدخلات وسياسة الإملاء والاحتواء، ونتيجة لتعقيدات الوضع الفلسطيني قرر أبو عمار أن يؤدي اليمين القانوني كرئيس منتخب للسلطة الوطنية أمام المجلس الوطني وليس أمام أي إطار قانوني للسلطة الوطنية سواء المحكمة العليا أو المجلس التشريعي.

ورغم أن السلطة الوطنية قد طغت في صلاحيتها على المنظمة وابتات المنظمة تبدو وكأنها دائرة أو وزارة ملحقة بالسلطة، فإن المنظمة هي

التي وقعت اتفاق أوسلو الذي أنتج السلطة الوطنية وسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويظل هذا الأمر إشكالا تتحاجج به الفصائل الوطنية والقوى الإسلامية التي تدعو إلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية سواء كانت تعترف بالمنظمة أو تسعى لتكون بديلاً عنها من خلال إجراء انتخابات للمجلس الوطني في الداخل وفي الشتات حيثما أمكن لتشكيل اللجنة التنفيذية للمنظمة وانتخاب رئيس للجنة مباشرة من المجلس، وانتخاب رئيس الدولة من الشعب مباشرة حيثما أمكن والتوافق على برنامج سياسي ملزم للسلطة الوطنية وتحركها السياسي ويضمن مشاركة جميع أبناء الشعب الفلسطيني في اتخاذ القرارات المصيرية التي تواجه القيادة في المرحلة القادمة. تفاصيل كثيرة بحاجة إلى نقاش مستفيض بين الفصائل والقوى الوطنية يجب التوافق عليها قبل الانتخابات التي تقرر في الثاني والعشرين من حزيران القادم، ولا يتحدث أحد عن فصل الرئاسة الثلاث وهل أن رئيس السلطة الوطنية هو رئيس دولة فلسطين أو العكس أم أن هناك رئيساً للسلطة وآخر للدولة وهل رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة هو رئيس السلطة أم أن الأمر سيبقى على ما هو عليه. بحيث تجمع الرئاسة الثلاث في شخص واحد منتخب مباشرة من الشعب.

وهناك أمر آخر خطورة يتعلق باتفاق أوسلو والسلطة الوطنية، فثمة من يرى أن "بقاء السلطة الوطنية الفلسطينية هو حقيقة سياسية وكيانية من حقائق الشرق الأوسط وتشكل العائق الأكبر أمام إسرائيل دون أن تتجاهل دور السلطة في البناء الوطني، ومن الخطأ القول إن المنظمة الأم منظمة التحرير الفلسطينية هي الوطن المعنوي والممثل الشرعي والوحيد يمكنها أن تملأ الفراغ وتقوم بمهام السلطة الوطنية وفي حالتنا الراهنة في ضوء هذا الصراع المديد وهذا المأزق فإن المنظمة تبقى ضرورة وطنية والسلطة الوطنية ضرورة وطنية ودولية، فهي النواة المادية على الأرض للدولة الفلسطينية التي يدفع المجتمع الدولي باتجاه قيامها على أرض فلسطين وبحدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمتها"، وثمة من يقول "إن السلطة الفلسطينية لا ضرورة لها وزوالها خير من بقائها لاستمرار النضال لتحرير فلسطين"، هذه أمور قد تكون موضع نقاش في الحوار المرتقب بين القوى والمنظمات والحركات الفلسطينية وهي من الخطورة بمكان وقد تفجر الاتفاق على الذهاب إلى الانتخابات باجتماع وطني عام ويذهب قسم ولا يذهب آخر إذا ما أراد فصائل أن "يتلذذ" لإعفاء نفسه من المشاركة في الانتخابات ودخول امتحان حضوره الشعبي عبر صناديق الاقتراع فقد كان التوافق الوطني الضامن لمشاركة جميع القوى والفصائل والمنظمات والمستقلين في عضوية المجلس الوطني وكانت الكوتا ترضي وتوحد هذه القوى مع المحافظة على موازين القوى الفعلية الشعبية والنضالية داخل المجلس الوطني والانتخابات القادمة التي ستجري وفق التمثيل النسبي والقائمة المغلقة بعد تعديل قانون الانتخابات الذي جرت بموجبه الانتخابات الثانية وهو النظام المختلط _ دوائر انتخابية للأفراد وقائمة نسبية على مستوى الوطن- قد يوفر تمثيلاً منصفاً لكل القوى إذا ما روعيت نسبة حسم معقولة تتيح المشاركة ولا تهدر أصوات ناخبين لصالح القوائم الكبرى التي ستحصد غالبية الأصوات والقائمة المغلقة وفق التعديل الجديد تتكون في حدها الأدنى من 16 مرشحا وفي حدها الأقصى 132 مرشحا".

وترددت أنباء أن فتح وحماس سوف تدخلان الانتخابات بقائمة واحدة، فإذا أغلقت هذه القائمة على 132 مرشحا من كلا الحركتين فقط وبدون أن تضم مرشحين من قوى وفصائل ومستقلين عن فتح وحماس ولكن بالتوافق على برنامج سياسي، تكون الانتخابات قد حسمت لصالح الحركتين، وإذا كان هذا الأمر جائزاً في النظم الديمقراطية والعمليات الانتخابية فإنه لا يجد ترحيباً من أوساط الشعب الفلسطيني الذي يضم فصائل وقوى ومناضلة ومستقلين عن الحركتين رغم إدراك

الجميع أن القائمة المشتركة لفتح وحماس قد تكون المدخل السليم لإنهاء الانقسام والعودة إلى الوحدة الوطنية الذي عانى منه الشعب الفلسطيني على مدى أربعة عشر عاماً وكان سبباً في تأخير عقد الانتخابات الثالثة لأكثر من 12 سنة.

لقد ضمن التعديل الجديد لقانون الانتخابات حق المرأة في التمثيل واشترط أن يكون ربع عدد أعضاء أي قائمة على الأقل من النساء وهذا يعني أن بعض القوائم قد تضم أكثر من الربع.

إن للمرأة الفلسطينية دوراً هاماً في الحياة الفلسطينية النضالية والمجتمعية، وهي نصف المجتمع ولا يمكن أن نقول إن قانون الانتخابات قد أنصفها ما لم تشكل نصف عدد أعضاء المجلس المنتخب ولا شك أن على المرأة أن تعمل بجد لانتزاع حقوقها ولا تنتظر أن يهبها الرجل هذه الحقوق التي قد تأخذ كثيراً قبل أن يصل بوعيه إلى مرحلة "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف" وقد يكون من المناسب أن تجرب عدد من النساء أن يشكلن قائمة نسوية من أكثر من 16 امرأة تخوض الانتخابات في منافسة شريفة ومتكافئة مع القوائم الأخرى لانتزاع أكبر قدر من حقوقهن وإذا ما أحسن إدارة المعركة الانتخابية فقد تفوز قائمتهم بعدد إضافي من العضوات تعزز نسبة الربع في المجلس، كما أن هناك كثيراً من المستقلين لا ينتمون لحركتي فتح وحماس، وهم ذوو خبرة وعلم ووطنية وتأثير في المجتمع بشكل عام وفي مجتمعاتهم بشكل خاص يمكنهم أن يدخلوا إلى حلبة المنافسة الانتخابية في قائمة مستقلة وقد يكون النجاح حليفهم نزيدها معركة انتخابية حرة ونزيهة ومنافسة شريفة يصل من خلالها ممثلون للشعب قادرون على خدمته وحمل المسؤولية الوطنية والنضالية القادمة وهي مسؤولية ثقيلة وليست عضوية البرلمان وجاهية اجتماعية وخطابات في الجلسات ومن ثم "تسليك" بعض القضايا والتعيينات والترخيصات للأحزاب والأصحاب والأقرباء .

كما أن مشاركة المواطن فوق سن الثامنة عشر أمر في غاية الأهمية إذ أن أكثر من هم دون السادسة والثلاثين من العمر لم يشاركوا في أي انتخابات تشريعية، ويمثلون نسبة عالية من المواطنين ويطمحون إلى دور سياسي ومشاركة في صنع مستقبلهم الذي يتهدده الاحتلال والبطالة التي تدفعه إلى الهجرة عن أرض الوطن. إن تمثيل هذه الفئة في قوائم الترشيح أمر في غاية الأهمية لإضافة دم جديد شاب مليء بالحيوية والإبداع الذي تحتاجه المرحلة القادمة.

وتظل مسألة القدس ومشاركة أهلنا فيها في الانتخابات القائمة معضلة ومشكلة يتوجب حلها والتوافق عليها مهما كانت الظروف واختلفت الآراء والرؤى، ومن السهل حلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي إذا ما منع الاحتلال مشاركة أهل القدس وضواحيها في الانتخابات من خلال صناديق اقتراع يشرف عليها أهل القدس والمراقبون الدوليون. وتكمن أهمية كبيرة في اعتراف القوى والأحزاب والفعاليات المشاركة في الانتخابات وغير المشاركة فيها بنتيجة الانتخابات فور إعلانها، والحق مضمون للطعن أمام القضاء في التجاوزات التي قد تحدث هنا أو هناك، وعلينا أن نستفيد من الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة التي طعن في نزاهتها الرئيس السابق دونالد ترامب وغادر البيت الأبيض مدحوراً وحيداً وهو يقول "الانتخابات سرقت مني" وقد كذبت ادعاءاته محاكم الولايات المتحدة ورفاقه أعضاء حزبه الجمهوري في مجلس الشيوخ والنواب وأقرت نتيجة الانتخابات بفوز خصمه جو بايدن.

ولا ينبغي أن يكون التمسك بالسلطة من أي طرف مدعاة لتخريب السلطة ومصالح البلاد والعباد كما يفعل بنيامين نتنياهو الذي ذهب أربع مرات إلى الانتخابات في أقل من عامين وتلاعب بالأحزاب والشعب وكورونا والاقتصاد ليقبى رئيساً للحكومة ويحمي نفسه من الملاحقة القضائية والسجن.

إن لنا ثقة كبيرة بوعي شعبنا وحرص المسؤولين عن هذا الشعب على السلم الاجتماعي والانتقال السلمي للسلطة وتجربة انتخابات عام 2006 كانت خير دليل على ذلك لكن الاحتلال لا يريد لأي تجربة ديمقراطية فلسطينية أن تنجح وقد حقق غرضه عام 2007 ولكنه لم ولن يتمكن مرة أخرى من ذلك وعلينا نحن أن لا نمكنه من أنفسنا وسير بتجربتنا الديمقراطية إلى حيث يجب أن تكون وتكون مثلاً لأنظمة عربية وغير عربية في مسيرة تداول السلطة والانتقال السلمي لها .

إضاءات

حمى الترشح والانتخابات

بقلم: نبيل عمرو



قبل أن يجف الحبر الذي كتب به مرسوم الانتخابات، وقبل أن يزول صدهاء من الأذان، اشتعل الشارع الفلسطيني في الضفة وغزة والقدس بحمى الترشح، ففي سويغات قليلة تم تركيب قوائم كما لو أن الانتخابات ستجري غدا ولأن نظام القوائم يعمل به لأول مرة

حصريا فقد التبس الأمر على كثيرين حين أفصحوا عن رغبتهم في الترشح، كما لو أن الأمر مجرد زيارة لمقار لجنة الانتخابات وتعبئة نموذج ودفع رسوم.

وبفعل حمى الترشح وكثافة عدد الراغبين به، تألفت طرفة تقول "يبدو أن المرشحين هذه المرة أكثر من الناخبين".

ورغم هذا التوصيف الكوميدي لحمى الترشح، إلا أن اشتعال الجدل حول الانتخابات جسّد جانبا إيجابيا وهو ارتفاع مستوى الحوار العام بعد أن ذقنا الأمرين من هبوطه، وكلنا يذكر كيف كان مستوى السجال بين طرفي الانقسام وكيف كان يشبه حكاية من أنتج الآخر البيضة أم الدجاجة، فعلى مدى 15 سنة ونحن نراوح بين مقولات وادعاءات المتقاتلين

وتفسيرات فشلهم في إنهاء هذه الظاهرة المشينة والتلاؤم اليومي حول من المسؤول عنها وأشياء كثيرة من هذا القبيل. صحيح أن هنالك مبالغة في الإفصاح عن الرغبة في الترشح، وسنشهد مبالغة أكثر في الوعود ومبالغة أكثر وأكثر في الحملات والإنفاق عليها، إلا أن تجربة الانتخابات السابقة التي جرت مرتين على مستوى التشريعي والرئاسة لا بد وأن تنفع في أمر التقليل من ضحايا الوعود ومصديقيها، فلقد أن الأوان في التجربة الثالثة لأن ندرك حقيقة أن الوعد يزدهر قبل الصندوق وينسى بعده.

والملفت أن ظاهرة اصطيات الأصوات بالوعد وشتى الإغراءات الأخرى تمارس جهارا نهارا ودون أي قدر من التمويه أو التجميل، وخذ مثلا حكاية غزة.. لقد سُمعت أصوات كثيرة تقول إن لم تحلوا مشاكل غزة قبل الانتخابات فسوف تفاجئكم بتصويت انتقامي، وكأن واجب حل مشاكل غزة لا يتحقق إلا في الموسم الانتخابي أي في أشهر قليلة كل 15 سنة.

الجدل حول أهمية الانتخابات والتدقيق في أمر لمن يعطي الصوت وكيف يضمن كل مرشح تحقيق ما يعد به هو أمر صحي وضروري بل وحتمي، أما أن يتحول أرقى موسم ديموقراطي إلى موسم اصطيات الأصوات بالوعد التي لن

تتحقق لأنها أساسا لم تتحقق في الموسم السابق فهذه خدعة أشبه بمصائد المغفلين يفترض أن لا تقع فيها الأغلبية التي ترى في الانتخابات فرصة تجديد وتغيير إلى الأفضل. أخيرا.. إن حمى الترشح التي هي إفراز منطقي لحمى الانتخابات تظل رغم كل ما يقال فيها وعنهما أفضل وأرقى ألف مرة من حمى الفراغ وهبوط مستوى الحوار العام، فمهما بلغ عدد المرشحين والقوائم إلا أننا في نهاية المطاف سنحصل على العدد المطلوب لبرلماننا 132 عضوا، أما حمى الفراغ وهبوط مستوى الحوار العام فلن نحصل منها إلا على الجري حثيثا نحو الهاوية وهذا ما ينبغي تجنبه.

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحانرئيس التحرير
رولا سرحانالمدير العام
طارق عمرو

بيروت، شارع عطارة

صندوق بريد 31، فلسطين

هاتف: +970 2 281 5372

فاكس: +970 2 281 5376

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1



قسّم دفعاتك كيف ما يحللك...

مع برنامج التسديد المريح للبطاقات الائتمانية من البنك العربي

- التسديد على أقساط شهرية لمدة 24 شهراً بفائدة 0% عند الشراء من المحلات المشتركة في البرنامج.
- التسديد على أقساط شهرية لمدة 18 شهراً بفائدة شهرية 1% عند الشراء من المحلات الأخرى من داخل أو خارج فلسطين.
- التسديد على أقساط شهرية بسيطة لمدة 9 أشهر بفائدة شهرية 0.9% عند استخدام البطاقة لتسديد الأقساط الجامعية أو المدرسية، مع إمكانية إصدار شيك بنكي بدون عمولة في حال عدم توفر خدمة الدفع بالبطاقات الائتمانية لدى الجامعة أو المدرسة.

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333



بالتل وجوال وأوريدو
1800333333



f | | | | | arabbank.ps

